المحاضرة الأولى : علم اجتماع السكان .. الأهمية .. وعلاقته بالعلوم الأخرى :

علم الاجتماع السكاني ولادة وتطورالسوسيو ديموغرافي المفهوم

الديموغرافية والعلوم الاجتماعية

المقدمة

تأثرت مفاهيم علم السكان وتعاريفه بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي ألمت في نطاق المجتمعات البشرية، واختلفت باختلاف الفلسفات الاجتماعية والسياسية وتطورت بتطور المراحل التاريخية وتقدمت بتقد العلوم وتطبيقاتها العلمية ، ولا يشذ موضوع السكان عن باقي الموضوعات العلمية الأخرى التي تتصل بالمجتمع من ناحية جذبه انتباه الكثير من الكتاب والفلاسفة منذ أقدم العصور ، حتى أصبحت الدراسات السكانية منهجا رئيسيا في كثير من جامعات العالم وأدخلت الدراسات السكانية في كثير من الجامعات وخاصة بداية عام ١٩٥٠ ، وأصبحت دراسة (علم السكان)، و (الجغرافية السكانية) من المناهج الرئيسية في أقسام (علم الاجتماع ، والجغرافية) .

موضوع الفصل من الموضوعات التي تتناول في طياتها أصل المفهوم وتطوره، اذ يعد مفهوم السوسيوديموغرافي من المفاهيم الحديثة التي تجمع علمين من العلوم التي نصنف بالحداثة في النشوء، وان توضيح والكشف عن أصل المفهوم الذي نحاول في صفحاته تسليط الضوء على مفهوم السوسيوديموغرافي، وهي محاولة لفهم المفهوم من خلال البحث في نشأته والكشف عن المعنى العلمي للسوسيوديموغرافي من جانب وبيان أهمية هذا المفهوم والدراسات التي تنطوي تحت لواءه للمجتمعات .

السوسيو ديموغرافي المفهوم

- **علم الاجتماع (Sociology)**

ثمة حقيقة نرى من الضروري طرحها في هذا المقام وهي انه قبل نشوء علم الاجتماع ، كان الفلاسفة والكتاب والشعراء والقصاصون ينصب اهتمامهم على دراسة السلوك البشري من خلال مناهجهم الخاصة باختصاصاتهم، أي انهم يلاحظون نمطاً سلوكياً خاصة تحت ظروف معينة ثم يتاملون ويسجلون اسباب تصرف الناس ويستغربون من المظاهر السلوكية للافراد عندما ينحرفون عن النمط العام من السلوك السائد في المجتمع ، محاولين صياغة مبادئ عامة للسلوك البشري ، وكان ذلك الخطوة الأولى لتوضيف وتقسيم السلوك البشري، ويعد طروحات الفيلسوف العربي العلامة ((بن خلدون)) في وصف الطبيعة البشرية بانها تضامنيه وتنازعية بوقت واحد ، ولايمكن الفصل بينهما وهما وجهان لحقيقة واحدة عد ذلك اللبنة الاولى لنشوء علم الاجتماع .

إن أول من استخدم اصطلاح سوسيولوجي (علم الاجتماع) العالم الفرنسي ((أوكست كونت))، وتبعه الفيلسوف الانكليزي ((ستيوارت مل)) استعمل هذا الاصطلاح في كتابه (علم المنطق) في عام ١٨٤٣، وكان يعني هذان العالمان بهذا الاصطلاح الحقيقة والمنهاج الذي يجب ان يتبعه علم دراسة المجتمع ليكون مطابقاً للعلوم الطبيعية من ناحية طرقه المنهجية وحقائقه النظامة المترابطة وتحرره من العواطف والنزعات النفسية والاحكام القيمية.

هناك عدة تعاريف ومفاهيم علمية دقيقة لعلم الاجتماع اهمها تعريف ((مورس كينزبيرك)) الذي ينص على انه (العلم الذي يدرس طبيعة العلاقات الاجتماعية وأسبابها ونتائجها وفق نهج ومستويات مختلفة كالعلاقات بين الافراد والجماعات والمجتمعات).

وعرفه العالم ((ماكس فيبر)) في كتابه (نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي) هو (العلم الذي يفهم ويفسر السلوك الاجتماعي _وهو يقصد بالسلوك الاجتماعي_ أية حركة أو فعالية مقصودة يؤديها الفرد وتأخذ بعن الاعتبار وجود الأفراد الآخرين) ، أما العالم ((جورج زمل)) فقد

عرف المصطلح (علم الاجتماع) على انه (العلم الذي يهتم بدراسة شبكة العلاقات والتفاعلات والمؤسسات على اختلاف أنواعها وأغراضها _فعلم الاجتماع كما يراه زمل_ ينبغي أن يدرس العلاقات والتفاعلات كما تقع وتتكرر خلال فترات تاريخية مختلفة وفي موضوعات حضارية متنوعة)

ولمفهوم علم الاجتماع (السوسيولوجيا) معنيين هما :

المعنى الضيق : في بداية القرن العشرين اقتصر مفهوم (Social Science) مدلول ضيق ليعني الدراسة الذي اهتم بتدريب وتأهيل الاختصاصيين الاجتماعيين (Social Workers). .

المعنى الواسع : فتشير إلى الموضوعات الأكاديمية التي تتعلق بدراسة المجتمع الإنساني وطبيعة العلاقات الاجتماعية داخلها والمشكلات التي تعاني منها .... وغيرها.

هنا لابد من الإشارة ولفت الانتباه الى ان الفرق بين علم الاجتماع (Social Science) والسوسيولوجيا (Sociology)، هو أن علم الاجتماع (Social Science) يشير الى العلم يدرب الاختصاصيين الاجتماعيين على فن الخدمات الاجتماعية، اما والسوسيولوجيا (Sociology) فهو العلم الذي يختصص بدراسة نظريات المجتمع الإنساني المتعلقة بالمؤسسات الاجتماعية والتغير والطبقية والعائلة ومشكلات المجتمع

- **الديموغرافية، السكان** (Demographic Population)

قد أطلق الباحثون الأوائل على دراسة السكان أسماء عديدة منها ((الديموغرافيا، والمرفولوجيا الديموغرافية ، والإحصاء الحيوي)) ، وقد استخدم بعض علماء الاجتماع ، تحت تاثير الفلسفة الاجتماعية مفهوم الديموغرافيا للدلالة على دراسة السكان وأحوالهم من منظور اجتماعي، فقد أطلق (أميل دوركهايم) لفظ المرفولوجيا الاجتماعية أو علم التشكل الاجتماعي على الدراسات السكانية التي تتضمن دراسة اشكال المجتمعات وصيغها المادية، والعناصر التي تتألف منها، وتوزع السكان الجغرافي، وحركة السكان، وانماط المساكن .

ويعتبر العالم الانكليزي **(جون جرانت)** أول من حاول القيام بأبحاث منتظمة في مجال علم الديموغرافية، في كتابه ((ملاحظات طبيعية وسياسية قائمة على أساس وثائق الوفيات)) عام ١٦٦٢، حدد فيه أسباب الوفيات وتوصل إلى مجموعة من التعميمات المحددة والمتعلقة بالظواهر السكانية (الوفيات، والولادات، والزواج، والهجرة)، مشيراً إلى أن الوفيات لم تكن حادثا عفويا، وإنما تميزت بنوع من الانتظام وأدرك بان الولادات تتأثر ببعض العوامل الاجتماعية والوضع الاقتصادي العام إلى جانب إنها وقائع حيوية،ومن ثم جاء العلامة **(أشيل غيار)** هو أول من استخدم المصطلح عام (١٨٥٥) وعرفه على انه "التاريخ الطبيعي والاجتماعي للأنواع الإنسانية ، وهو بالمعنى الضيق الدراسة الرياضية للسكان من حيث تحركاتهم العامة وأحوالهم الفيزيقية ، والحضارية ، والفكرية، والأخلاقية" .

علم يتناول دراسة المجتمعات البشرية من حيث حجمها وبنائها، فعلم السكان يطلق على دراسة السكان وحركاتهم وتركيبهم وحجمهم وتوزيعهم في إقليم أو منطقة معية وإيجاد التفسيرات العلمية بهذه الأمور وذلك بإتباع الطرائق الإحصائية والرياضية .

ويكاد يتفق (دنس رونج) مع هذا التعريف في تعريفه للديموغرافية : ((بأن الديموغرافية تتناول أعداد السكان وتوزيعهم في منطقة ما، والتغيرات التي تطرأ على أعدادهم وتوزيعهم على مر الأيام والعوامل الرئيسية التي تؤدي إلى هذه التغيرات، وما دام الناس يولدون ويموتون

ويغيرون من أماكن إقامتهم باستمرار، فانه تظهر هناك عوامل ثلاثة هي : المواليد، والوفيات، والهجرة، تسهم أكثر من غيرها في تحديد حجم السكان ونموهم، وهي تمثل الموضوعات الأساسية في الديموغرافية)) .

استخدمه علماء الاجتماع لتحديد ما يعبرون عنه حين يقومون بدراسة أحوال السكان دراسة إحصائية، ويتكون مصطلح الديموغرافية(Demographic) من مقطعين من أصلين يونانيين هما:-

الأول : (Demos) ويعني الناس، **الثاني** : (Graphy) للدلالة على علم وصفي يهتم بوصف السكان وبدراستهم دراسة إحصائية.

أما كلمة أو مصطلح السكان (Population) فهي كلمة لاتينية الأصل ، وهي مشتقة من كلمة (Populous) أي بمعنى الشعب . مما تقدم نرى إن المصطلحين (الديموغرافية _ السكان) يدلان على معنى واحد هو الكتابة عن البشر ، ووصف السكان وأحوالهم وحركتهم.

ويعرف علم السكان بأنه الدراسة العلمية للمجتمعات البشرية من حيث حجمها وتركيبها وتطورها، وقد تفرعت شعب كثيرة ومتميزة من الدراسات السكانية ، منها على سبيل المثال لا الحصر (الديموغرافية الوصفية) التي تبحث في وصف السكان من حيث العدد والتوزيع والخصائص المميزة لهم.و(الديموغرافية النظرية لو البحتة) وتتناول العلاقات الكمية بين الظواهر الديموغرافية فيما بينها دون النظر في علاقاتها بالظواهر الأخرى كـ(الظواهر الاقتصادية ، والاجتماعية) مثل (الديموغرافية الاقتصادية) و(الديموغرافية الاجتماعية) وغيرها ، وأخيرا فان هناك (التحليل السكاني أو التحليل الديموغرافي) ويشمل هذا الجزء من الديموغرافية النظرية الذي تستخدم فيه الطرق الرياضية وتستخدم عبارة (الديموغرافية الرياضية) بصفة اعم للمعالجة الرياضية للعلاقات الديموغرافية والتعبير عنها بدوال رياضية يمكن تعبيرها وتطبيقها على البيانات الاعتبارية.

وللديموغرافية معنيين هما :

أ- **المعنى الضيق** : وتقتصر على دراسة حجم وتركيب السكان ، والتغيرات التي تطرأ على السكان وتطلق عليها الديموغرافية الشكلية .

ب- **المعنى الواسع** : الديموغرافية بمعناها الواسع تشمل خصائص إضافية للسكان (الخصائص الحضارية للسكان وهي:اللغة، والدين، والقومية وغيرها، والخصائص الاجتماعية للسكان وهي: المكانة، والعائلة، والتحصيل العلمي والثقافي وغيرها، وأخيرا الخصائص الاقتصادية وهي:الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها السكان ، المهنة، والصناعة، والدخل وغيرها، وأخيراً تدرس الديموغرافية الخصائص الصحية للسكان بكافة جوانبها).

المبحث الثاني : الديموغرافية والعلوم الاجتماعية

- **الديموغرافية والعلوم الاجتماعية.**

أظهرت الدراسات الحديثة أن هناك علاقة بين العوامل الديموغرافية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية رغم ذلك فإنها لا تسمح أحيانا بالتوصل إلى استنتاجات تخص السببية وتوصلت بعض الدراسات إلى فرضيات مازالت بحاجة إلى الاختبار بخصوص العوامل المؤثرة على المتغيرات الديموغرافية والتأثير المتبادل بين السكان والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

١- **الدراسات السوسيو ديموغرافية وعلم الإحصاء**

يرجع اهتمام الإحصاء بدراسة السكان من حيث الحجم والتركيب وطبيعة العلاقات الاجتماعية بينهم قديماً إلى عصر الرومان، حيث كان الملك **(سرفيس تاليوس)** يطلب من شعبه أن يسهما في الاحتفالات السنوية التي يقيمها من خلال تقديم قطع من العملة، يقدم الرجال نوعا منها ويقدم النساء نوعا ثانيا،ويقدم الأطفال نوعا ثالثاً،وكان هذا الملك يتوصل إلى معرفة عدد السكان وتوزيعهم الجنسي والعمري عن طريق عد وحصر أو إحصاء هذه العملات. غير أن هذا الاهتمام الإحصائي القديم بالظواهر السكانية، لم يكن الهدف المباشر منه التوصل إلى قضية عامة أو نظرية عن السكان بقدر ما كان يهدف إلى استخدامها في أغراض إدارية وحربية حصرا،إلى أن ظهر العالم **(جون جرانت)**، في عام١٦٦٢، ويعد ما نشره من ملاحظات على قوائم الوفيات في انكلترا أهم المحاولات الإحصائية في دراسة السكان، بل هي احد الدعائم التي استندت إليها الدراسة العلمية للسكان في نشأتها وتطورها إلى حد الذي اعتبره البعض ليس فقط مؤسسا لعلم الإحصاء وإنما مؤسسا للدراسة العلمية للسكان .

٢- الدراسات السوسيو ديموغرافية وعلم الاقتصاد

اهتمت الدراسات السكانية بدراسة الجوانب الاقتصادية (Economical) للسكان مثل العلاقة بين عدد السكان وموارد الثروة ومستوى المعيشة ، والمجاعات والأزمات ، ومن ابرز تلك البحوث أبحاث **(روبرت مالثوس، وادم سميث)**، وكذا اهتمام الحكومات بتحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق دراسة علاقة حجم السكان بالموارد الطبيعية والإنتاج القومي ومدى كفايته ، وبصفة عامة فانه يندر وجود ظاهرة اقتصادية لا تتأثر بحالة السكان أو بحركتهم ولذا فان الدراسات السكانية تمثل قيمة حيوية بالنسبة للاقتصادي،ركزت نماذج النمو الاقتصادي التقليدية في تفسير التباين بين الدخول على أهمية تراكم رأس المال في زيادة الدخل , الذي بدوره يؤدي إلى المزيد من رأس المال فهناك اثر استرجاعي بين الدخل ورأس المال , أما السكان فهو يدخل هذه النماذج من خلال دوره في التقليل من حجم رأس المال المتوفر لكل عامل. فالنمو السكاني المتزايد يؤدي إلى انخفاض حصة العامل من رأس المال, ويؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، إلا أن دور الأدبيات التقليدية هذه والتي تختزل أهمية التغيرات الديموغرافي إلى مجرد علاقة خطية قد أصبح هامشيا في النقاشات الحالية الدائرة حول الموضوع، فالأدبيات الحديثة التي ظهرت في العقد الأخير من القرن الماضي ركزت على :

١- إن الأثر المتبادل لانخفاض الخصوبة والوفيات المقرون بزيادة تراكم رأس المال في عملية النمو الاقتصادي له إمكانية تفسير النتائج الايجابية في بلدان عديدة , حيث إن اثر التغذية الاسترجاعية الذي يظهر بين كل عامل من العوامل له إمكانية مضاعفة تأثير العوامل الخارجية المؤثرة عليه .

٢- إن عدم تمكن النماذج القياسية والإحصائية التي من شانها قياس علاقة الارتباط بين نمو السكان والنمو الاقتصادي على صعيد الاقتصاد الكلي ,وعدم توفر تفسير للفرو قات الهائلة في متوسط دخل الفرد بين البلدان النامية والمتقدمة لا يعني غياب هذه العلاقة على الصعيدين النظري و العملي, بل يعني أن الفرضيات الأساسية لهذه النماذج غير منسجمة مع الواقع الموضوعي الذي تتفاعل بموجبه المتغيرات أو مكونات عملية التنمية , وربما لو تمت الاستعانة بفرضيات أخرى فقد يوفر ذلك أدوات قياسية جديدة تستخدم في تمحيص وتحليل التشابك بين العوامل المختلفة.

٣- سوسيولوجية السكان

علم السكان علم متشعب ومتعدد الجوانب، لان منطقة نفوذه هي ((السكان)) ذلك العنصر الاجتماعي الديناميكي ولقد سبق أن أوضحنا أن كافة العلوم تشترك في هدف وغاية واحدة هي دراسة الإنسان وتوفير فرص الحياة الملائمة له (صحيا، وثقافيا، واقتصاديا) لأنه العنصر الذي

كرمه الله، أن الصلات وثيقة بين علم السكان وبين كافة العلوم الاجتماعية ، فهو يخدم كافة العلوم ويقدم لها المادة الأساسية عن السكان وفي الوقت نفسه فان عالم السكان يستعين في كثير من الأحيان بأبحاث ودراسات باقي العلوم الإنسانية، فهناك من علماء السكان تناول النواحي التاريخية (Historical) للسكان في مختلف البلاد متتبعين الهجرات السكانية التاريخية والتطورات التي حدثت في البيئة الطبيعية وهذا الفرق يعينه أن يربط بين الصفات النوعية للسكان، وظروف البيئة الطبيعية التي يعيشون فيها، ومدى إمكانية استغلال السكان للبيئة وللموارد الطبيعية ، فضلا عن اثر التغيرات البيئية في الحركات السكانية وفي هذا الصدد أمكن تقسيم السكان إلى جماعات سلبية وهي (الجماعات التي تقف موقفا سلبيا أمام استغلال إمكانيات وموارد البيئة الطبيعية) وجماعات ايجابية (فهي التي تتمكن من اختراع الوسائل والأساليب التي تعينها على الاستفادة من الموارد المتاحة في البيئة وتطويعها لخدمتهم)، كما يمزج علماء السكان في بعض دراساتهم السكانية بالنواحي الاثنولوجية (Ethnology) وتتضمن البحث في الاصول السلالية والثقافية لسكان العالم، أو سكان مجتمع معين، ولقد تمخض عن تلك الدراسات ما يعرف بتمييز العنصر والتفاوت في الخصائص النوعية لبعض السكان دون غيرهم ، كما أن علم الانثربولوجية (Anthropology) يتصل إلى حد كبير بعلم السكان فالانثربولوجيا تبحث في الإنسان من حيث انه كائن اجتماعي يؤلف المحتوى الفاعل للإطار السكاني بما ينطوي عليه من وظائف اجتماعية وآثار حضارية ومعالم ثقافية ومظاهر فكرية، كما تخصص فريق من علماء الانثربولوجيا الاجتماعية في دراسة الأحوال المعيشية والحضارية والخلقية لسكان الجماعات وخاصة المختلفة منها.

فضلا عن اهتمام العلماء بدراسة الجوانب البيولوجية (Biological) الحيوية للسكان باختلاف الشعوب ومن طبقة، كما يعنى فريق آخر بدراسة الجوانب الصحية للسكان مثل (الإمراض والأوبئة، ونسب وفيات ، ومتوسط العمر، والقوة الحيوية) ويربط هذه الأمور وما إليها بالظروف البيئية الطبيعية ونظام التغذية .

- **علم اجتماع السكان**

ظهر علم اجتماع السكان في العهد القريب مابين عامي (١٩٢٠_ ١٩٣٠) ،الواقع أن العلاقة بين علم بين علم الاجتماع ودراسة السكان من طبيعة خاصة تتمايز وتختلف عن العلاقة آتيين أن نجد السكان وغيرها من العلوم كـ **(الإحصاء، والجغرافية، والاقتصادية)** فهي أكثر ارتباطا بعلم الاجتماع، أن ظهور علم اجتماع السكان جاء لحاجة المجتمع إليه، ولاختلاف هذا العلم في جوانب كثير عن العلوم السابقة الذكر، لأنه ينصب اهتمامه نحو موضوعات متميزة، مما أدى إلى تطوير ونمو هذا العلم وبلوغه مكانه لا بأس بها بين فروع علم الاجتماع ، ظهر العلم استجابة للحاجة إلى تفسير الظواهر السكانية ذاتها، ودراستها باعتبارها ظواهر أساسية غير ثانوية ، فضلا عن أن الدراسات السكانية الجغرافية والاقتصادية اهتمت بدراسة الظواهر السكانية بأسلوب لم تحقق الغاية المطلوبة للمجتمع.

ان ما يشغل علم الاجتماع اليوم ليس هو في الحقيقة دراسة الظواهر السكانية المحدودة المضمون اذ يهتم علماء الاجتماع السكاني بدراسة العلاقة التفاعلية بين التنظيم الاجتماعي_ والثقافي،والمتغيرات السكانية، ومن الأمثلة(العلاقة الدينامية بين التنظيم الاقتصادي، والأسري،والسياسي والطبقي والمتغير السكاني)،ويمكن كذلك دراسة التفاعل بين الانسان والبيئة(الأنساق السكانية والايكولوجية)، ودراسة الاثار الاجتماعية_ السكانية للتصنيع والتحضر ... وغيرها .

- **عوامل نمو الدراسات السوسيو ديموغرافية.**

في الواقع أن هناك عددا كبيرا من العوامل التي تضافرت وتفاعلت معا في إحداث التطور ونمو الدراسات السوسيو ديموغرافية ، يمكن إيجازها على النحو التالي:

١- **الكتل السكانية في العالم (الانفجار السكاني)**

تعد الزيادة السكانية التي سبقت القرن العشرين في بقاع الأرض، وما ترتب على هذه الزيادة تدهور الأوضاع السكانية من النواحي الاجتماعية، والاقتصادية،الجغرافية، فانتشرت الأوبئة الاجتماعية كـ(الانحراف، والجريمة)، وظهرت (البطالة، ومشاكل العمال)، فضلا عن ظهور مشاكل السكن والمأوى.

٢- **التطور التكنولوجي في المجتمعات .**

أن التطور التكنولوجي في نواحي الحياة المتنوعة كان له تأثيرا مباشرا على حياة السكان مما زاد الوعي لدى العلماء بالاهتمام بالدراسات السكانية، لان التطور هذا لعب دورا مميزا في حركة السكان في سد واحتياجاتهم، جعلت من الحكومات تلفت النظر إلى أهمية الدراسات السكانية لرسم الحياة الرغيدة لسكانها

٣- **تقدم مناهج البحث العلمي والإحصاء .**

ظهرت مؤخرا أساليب تحليلية أكثر تطورا في حقلي علم الاجتماع و الديموغرافية، ساعدت على نمو وتقدم البحث العلمي من حيث المناهج والأساليب وزيادة الإقبال عليها في الدراسات السوسيو ديموغرافية ساعد ذلك على بلورة فكرة الأساس أو المستوى الإقليمي باعتباره الأساس الذي يقربها من الواقع، كما حدثت تطورات منهجية أخرى وظهرت مناهج جديدة تفيد في تحليل اتجاهات الخصوبة، وتزايد استخدام المسوح الميدانية في تحديد العوامل العلمية المؤثرة في معدل المواليد وتوقيت الولادة وعلاقتها بالجوانب السوسيولوجية .

١. **أهمية الدراسات السوسيو ديموغرافية في المجتمع .**

استهو الدراسات السوسيو ديموغرافية الكثير من ذوي الاختصاص، وأصبح كل منهم يعالج موضوع السكان من زاوية تخصصه ، وذلك لأن المسائل السكانية لها أهمية واضحة من كافة النواحي التي تهم المجتمع سواء أكانت هذه النواحي ذات صبغة (اجتماعية، واقتصادية ، وسياسية) وغيرها من النواحي التي قد تؤثر في مصير المجتمع ككل،أن الشواهد التي وفرتها التجارب, الدولية والمحلية,انطوت على إستراتيجية وفهم عميقين لأهمية الإنسان والمجتمع.

تتحدد أهمية الموضوع من خلال الأمور الأساسية الآتية :-

١- علاقة السكان بجوانب الحياة المختلفة، فهو يؤثر فيها ويتأثر بها، ولعل ابرز العلوم التي يرتبط بها السكان هي : (الاجتماع، والاقتصاد، والجغرافية، والتاريخ، والطب)، لقد أصبح علم السكان يمثل مفهوما واسعا هو بمثابة " مفترق الطرق " الذي تلتقي عنده هذه العلوم جميعها فالسكان المجرد أو الديموغرافيا الصرفة لا وجود لها في الواقع .

٢- طبيعة الموضوع بوصفه موضوعا حياً يتغير إيجابا أو سلبا، ويشمل هذا التغير الجوانب المختلفة للسكان: الكمية والنوعية والهيكلية و التوزيعية، وبسبب هذا التغير فان الموضوع يكتسب أهمية متزايدة تبعا لطبيعة التغيير ومقداره بسبب ما يثيره من ردود أفعال متباينة ما بين متشائمة ومتفائلة ومحايدة، ولذلك فقد كثر الجدل وتعددت الآراء وتضاربت الأفكار بشان هذا الموضوع الذي لا يمكن أن يبقى ثابتا إلا في حالات نادرة واستثنائية وهي حالات غير مرغوب فيها لما تعكسه من اثأر لسبيه على المجتمع من جوانبه المختلفة.

٣- شمولية موضوعه السكان الذي لم يعد يقتصر على مفهومه الضيق بوصفه " الدراسة الإحصائية للمجتمعات البشرية " كما عرفه ((أشيل غيار)) الذي استخدم لأول مرة مصطلح الديموغرافيا في كتابه الموسوم (مبادئ الإحصاء البشري أو الديموغرافيا المقارنة) عام ١٨٥٥، بل أن مفهوم الديموغرافيا قد توسع وأصبح يشمل فضلا عما سبق أمورا عدة أخرى منها (علاقة علم السكان بالعلوم الأخرى كما اشرنا في الفقرة الأولى

جامعـــــة الموصـــل
كليـــــة الآداب
قسم : علم الاجتماع

اسم المادة الدراسية: علم اجتماع السكان
اسم التدريسي : ا.د. فراس عباس فاضل
العام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥

المحاضرة الثانية : منهج البحث في علم اجتماع السكاني

البحث الاجتماعي للسكان .

المصادر الأساسية للمعطيات السكانية .

تعتبر البيانات السكانية المواد الخام بالنسبة لعلم السكان، وتتوقف دقة النظرية السكانية على دقة البايانات المجموعة، لذلك فان اي خلل في عملية جمع البيانات من مصادرها الاولية يسبب خللا على مستوى النظرية السكانية والقوانين التي تربط بين المتعيرات السكانية ، والخلل المبني على معلومات خاطئة من البيانات السكانية يتجاوز حدود النظرية الى مجال التخطيط والتنمية ، لان العمليتين تعتمدان على الإحصاءات فإذا ما كانت هذه الاحصاءات خاطئة تكون عاملا معرقلا للخطط التنموية .

اصبحت البيانات السكانية الاساسية في وقتنا الحاضر متعددة ومتوفرة في كل البلدان وذلك بسبب امتلاك اغلبها للادارة المركزية للاحصاء، تجمع وتوفر شتى البيانات ذات العلاقة بالسكان، اما على الصعيد الدولي فان منظمة الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية تجمع البيانات الأساسية التي توفرها الدول وتنشرها.

البحث الاجتماعي للسكان .

على الرغم من الاعتماد الأساسي للباحث الديموغرافي على مصادر البيانات السكانية التي سنتطرق إليها في المبحث الثاني من هذا الفصل، غير إن دراسة السكان في علم الاجتماع لا تكتفي بهذه المصادر المباشرة وغير المباشرة للمعطيات السكانية خاصة وان هذه المصادر والطرق يعترضها صعوبات كثيرة، وإنما وسعت الدراسة السوسيولوجية من نطاق هذه المصادر والطرق لتضيف إجراءات منهجية تعين في التغلب على هذه الصعوبات وسد الثغرات من ناحية أخرى، وتحقيق أهداف هذا العلم في إجراء التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية وتفسير تباين هذه الظواهر في المجتمع من ناحية أخرى، اذ يعتمد علم الاجتماع السكاني أساسا في دراسته للظواهر السكانية على البحث الاجتماعي لهذه الظواهر فضلا عن استعانته بالإجراءات والطرق المنهجية التي يعتمد عليها أساسا في الديموغرافيا والدراسات السوسيو ديموغرافية الأخرى.

المنهج مفردة استخدمت منذ القدم للتقصي عن الحقيقة، إذ استخدمها (أفلاطون وأرسطو) بقصد البحث..... , والان يستخدم (المنهج Method) بمعنى الكشف عن الحقيقة في العلوم والأدبيات عن طريق قواعد عامة تسيطر على سير العقل وتحدد عملياته حتى يبلغ النتيجة المحددة. الا ان طبيعة الظاهرة قد تلزم الباحث باستخدام اكثر من منهج، لان استعمال منهج واحد أو (طريقة منهجية واحدة) قد لا يكون كافياً في بعض الأحيان لمساعدة الباحث في دراسة موضوع البحث دراسة كاملة وبشكل تفصيلي، بحيث تزوده بجميع الحقائق والمعلومات او البيانات المطلوب دراستها .

يشير مصطلح الأسلوب العلمي إلى ذلك الإطار الفكري الذي يعمل بداخله عقل الباحث، في حين أن كلمة" منهج البحث " تعني الخطوات التطبيقية لذلك الإطار الفكري، ولا يعني هذا الاختلاف ماهية هذين الاصطلاحين،أي تعارض بينهما،فمن الناحية اللغوية يتقارب كثيرا معنى كل من أسلوب ومنهج،ولكن يقصد بهذا التمييز التوضيح والتفسير،ففي أي دراسة علمية تتخذ العمليات العقلية في ذهن الباحث ترتيبا وتنظيما متكاملا يوجه خطواته التطبيقية، ولذلك يفضل أن يستقل كل مصطلح بجانب من الجانبين،ب حيث تستعمل كلمة" أسلوب" لتشير إلى الجانب التطبيقي لخطوات البحث،ولتوضيح ذلك أكثر ،يعتمد التمثيل في أن نتصور وجود مشكلة ما تواجه شخصين، **الأول** يتخبط ويحاول ويخطئ حتى يصل إلى حل ما لهذه المشكلة قد يكون صوابا أو خطأ،ولكنه في كلتا الحالتين لا يعتبر محققا علميا ، لأنه لم يسير في حلها تبعا لتنظيم ذهني يمكنه من التحقق من نتائجه، أما **الثاني** فيعالج المشكلة بأسلوب علمي أي أنه سار في حلها بخطوات فكرية معينة يطلق عليها العلماء " خطوات التفكير

العلمي " وهذا ما يميز الباحث العلمي من الشخص العادي – فأسلوب التفكير العلمي هو الذي يميز الباحث العلمي ويمكنه من تمحيص نتائج بحثه والتحقق من صحتها .

أما بخصوص خطوات الأسلوب العلمي في التفكير،فهي تكاد وتكون هي نفسها خطوات أي منهج بحثي،مع وجود بعض التفاصيل التي تختلف باختلاف مناهج البحث،إلا أن الأسلوب الفكري هو الذي ينظم أي منهج بحثي والواقع ان دراسة السكان في علم الاجتماع لها مناهجها الخاصة بها ، ولا ينفصل البحث السكاني عن ميادين البحث المماثلة ، وإنما يمكن لدارس السكان في علم الاجتماع ان يجري بحوثه في هذا الميدان استنادا الى مناهج وطرق وأدوات البحث السوسيولوجي ، لان الدراسات السوسيو ديموغرافية لا تقف عند جمع البيانات والدلائل عن الظاهرة فحسب ، بل تتعداها الى تصنيف البيانات وتحليلها، ثم استخلاص النتائج التي تصل عن طريقها إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف او الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها.

ومن ابرز المناهج التي يمكن للباحث الاجتماعي في ميادين علم السكان الاعتماد عليها لدراسة الظواهر الديموغرافية بأسلوب علمي هي :-

١. **المنهج التاريخي/** الظواهر السوسيوديوغرافية تمتاز بارتباطها ارتباطاً كبيراً بواقع المجتمع في الماضي ، فلا بد لنا من الرجوع إلى الماضي لتعقب الظاهرة منذ نشأتها ومعرفة عوامل تبدلها من حال الى حال.
٢. **المنهج المقارن/** يقوم هذا المنهج على دراسة الظاهرة الاجتماعية دراسة مقارنة ، والمقارنة تكون في مجتمع واحد وعبر مدد زمنية مختلفة وتكون في اكثر من مجتمع وخلال مدة زمنية محددة
٣. **منهج المسح الاجتماعي/** يستخدم منهج المسح الاجتماعي ، لانه أسلوب من أساليب البحث الذي من خلاله نستطيع دراسة الظاهرة السوسيوديموغرافية وتحديد طبيعتها ومعرفة خصائصها التي تتعلق بتركيبها ووظائفها من جهة، وسلوك الافراد في تعاملهم مع بعضهم من جهة اخرى.

وبما ان دراسة ظاهرة اجتماعية ما تتطلب الوقوف على جميع جوانبها بغية الاحاطة بها في سبيل ان تكون نتائجها شاملة، وبما ان غرض منهج المسح الاجتماعي تحديد وتشخيص المجالات التي تشمل وتحدث فيها مشكلات تحتاج الى حلها .

٤. **المنهج التجريبي/** الذي يقوم بدراسة الظواهر الحاضرة او الراهنة ويحاول التوصل الى القوانين العامة او العلاقات الثابتة بين الظواهر، ويعتمد على الملاحظة والقياس والتجربة ويصوغ قوانينه في صورة رياضية ويقدم لدارس السكان من وجهة نظر علم الاجتماع بديلا لطرق التعداد والتسجيل الحيوي، ويجعله يتجاوز حدود التعداد والتسجيل الحيوي ، ولا يقف عند حد الأوصاف التوزيعية للمجتمعات السكانية وانما يمكنه من اجراء ملاحظات وقياسات الظواهر السكانية في المجتمع ، ومن ثم التوصل بالى علاقات ثابتة لتفسير الظاهر السوسيوديموغرافية

أنواع البحوث الاجتماعية للسكان

لكل بحث هدف أو مجموعة اهداف يسعى لتحقيقها، وعلى اساس هذه الاهداف يحدد نوع البحث الذي يسعى الباحث في السوسيوديموغرافي إنجازه بهذا فقد تنوعت البحوث الاجتماعية للسكان بتنوع اهدافها ،ظ وتصنف البحوث في هذا المجال الى اربعة اصناف وهي كالتالي:-

١. **البحوث الكشفية، أو الاستطلاعية** ، وهي التي تهتم باستطلاع ابعاد الظاهرة على المجتمع، للتمهيد لخطوات اخرى ضرورية بعدها في عملية البحث العلمي، وهي بحوث لا تتطلب فيها البدء بفروض علمية، وانما هي تحاول الاجابة على سؤال يبدأ بكلمة الاستفهام ، ماذا ؟.

٢. **البحوث الوصفية** التي تركز على رصد الظاهرة موضوع الدراسة كما هي في واقعها وسياقها بقصد الاجابة على السؤال الذي يبدأ بكلمة الاستفهام ، كيف؟

٣. **البحوث التشخيصية** التي تهتم بابراز العوامل والمتغيرات الاساسية التي تحدث الظاهرة وتؤثر فيها وهي دراسات غالباً ما تقوم على اختيار فروض علمية حول الظاهرة.

٤. **البحوث التقويمية** الخاصة بتقويم المشروعات الاجتماعية وخطط التنمية الاجتماعية، ومنها في مجال السكان، البحوث التي تدرس مشروعات مثل تنظيم الأسرة أو البحوث التي تعمل على تقويم السياسات السكانية

المصادر الأساسية للمعطيات السكانية .

اختلفت مصادر البيانات السكانية باختلاف المجتمعات، وان هذا المجال ليس مجالا حديثا حيث يسجل التاريخ العديد من التجارب التي أجريت في الحصول على البيانات السكانية، والسؤال المطروح هو **(من أين يأتي عالم السكان بياناته ومعلوماته عن سكان المجتمع)؟**

يشير التاريخ الإنساني أن الحضارات القديمة في (مصر، وبابل، والصين) عرفت أسلوب تعداد السكان، كما أن الرومان القدامى كانوا يحصون إعداد السكان وكان ذلك من اجل الأمور الآتية : (الضرائب، والبحث عن الشباب الصالح للجندية في المقام الأول).

ومن المصادر التي يعتمد عليها الباحث في مجال الدراسات السكانية هي:-

<u>أولا : التعداد السكاني (المعطيات الإحصائية) .</u>

تعتبر المعطيات الإحصائية (Statistical Date) بمثابة المادة الخام للدراسات السكانية، لأنها توضح كم من الناس أو الإحداث في تاريخ معين أو في فترة زمنية معينة فهي تمدنا بالإعداد الكمية الكافية لتحقيق بعض إغراض التحليل السكاني مثل (إعداد المواليد التي وقعت في الأعوام السابقة، والفئات العمرية للسكان)، والواقع أن ترجمة كلمة التعداد بالانكليزية (Census) مستمدة أصلا من الكلمة اللاتينية (Censure) إي بمعنى القيمة ، أو الضريبة .

تعداد السكان هو أهم مصدر من المصادر لدراسة السكان وخصائصهم وتغيراتهم ، ولعل تعدادات السكان هي أولى العمليات الإحصائية المهمة التي فكر فيها الإنسان منذ القدم لإغراض متعددة (الخدمة العسكرية ، أو لجمع الضرائب ، أو للقوة العاملة) وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية دول العالم تجري تعدادات لسكانها منذ القدم والى وقتنا الحاضر، والتعداد هو "جموع العمليات لجمع وأعداد ونشر المعلومات الديموغرافية عن كافة الأشخاص في القطر أو في منطقة معينة في زمن معين "

وقسم المختصون التعداد إلى ثلاثة نماذج وهي:

١- **التعداد النظري :** ويعني حصر السكان بحسب أماكن إقامتهم ، أي أن أفراد الأسرة الغائبون أو المهاجرون يدخلون في التعداد مع الأفراد الموجودين

٢- **التعداد الفعلي :** ويعني حصر السكان كما هم في أماكنهم عند التعداد ، بصرف النظر عن كونهم من سكان مكان التعداد أو غرباء عنه فالإفراد الوافدون إلى مكان التعداد منذ وقت قريب أو بعيد يدخلون في التعداد الفعلي.

٣- **التعداد النظري والفعلي :** ويعني تسجيل الأفراد في كلا الحالتين .

وللتعداد فوائد عديدة هي تعيين الالتزامات العسكرية والضريبية والعملية للأفراد في المجتمع، ثم التعرف على عوامل كالهجرة والخصوبة والخصائص الاقتصادية ، ومحددات الأمن الاجتماعي التي تصاحب عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، سيما توفير المعطيات حول الخصائص الهامة للسكان والتي تحتاجها الحكومات والمصالح والتعليم وهيئات البحث وجمهور المواطنين لرسم الخطط العلمية ومواجهة المشاكل الحياتية .

ثانيا : التسجيل الحيوي

يمثل التسجيل الحيوي المصدر الثاني المهم من مصادر المعلومات السكانية بعد التعداد السكاني ، وهي عملية ترد أصولها إلى العصور الوسطى ، حيث جمعت في ذلك الوقت بعض الإحصائيات الحيوية من طبقات سكانية معينة ، وبعدها أصبح نظام التسجيل الحيوي نظاما عالميا تلتزم به كافة الدول رغم ذلك لم تتمكن إلا دولا قليلة من إقامة نظم كاملة للتسجيل الحيوي، اختلفت تعريفات التسجيل الحيوي بحيث يذهب بعضها إلى أن المقصود بتسجيل الإحداث الحيوية التي تقع خلال سنة ميلادية ، وهي عملية إجبارية تتم عن طريق مشروعات التسجيل المصممة لقيد جميع هذه الأحداث من (مواليد، ووفيات، وهجرة، وحالات الزواج والطلاق) أثناء وقوعها.

تشمل **أهمية التسجيل الحيوي** بأنه مصدرا هاما وأساسياً ومباشرا للمعطيات السكانية حول عوامل نمو وتغير السكان لا سيما عوامل المواليد والوفيات والهجرة، كما تساعدنا على قياس التغيرات في السكان بين الفترات المختلفة من حيث الحجم والتركيب والتوزيع، والكشف عن اتجاهات التطور في التوليفة السكانية للمجتمع حاليا ومستقبلا لتمهيد خطط التنمية .

هنا يطرح سؤال هو ما الفرق بين التسجيل الحيوي والتعداد السكاني؟

١- التعداد السكاني هو تسجيل للأحداث ، في حين إن التسجيل الحيوي تسجيل للأشخاص.
٢- أن التسجيل الحيوي عملية إجبارية ومجالا أضيق من مجال التعداد.
٣- يعتبر التسجيل الحيوي عملا مكتبيا موزعا على العام بطوله ، في حين أن التعداد السكاني يحتاج لسنوات لتنفيذه .

ثالثا : البحث والاستقصاء بالعينة

وهو أسلوب علمي للحصول على البيانات السكانية فهو يشبه من ناحية التعداد السكاني لأنه يعتمد على سؤال المبحوثين عن خصائصهم ، وقد يشبه من ناحية أخرى أسلوب التسجيل الحيوي إذ يسال الناس عن الواقعات التي حدثت لإفراد أسرهم أو لجيرانهم في شهر أو سنة سابقة ، وعادة ما تستخدمه البحوث الاجتماعية للحصول على عينة من السكان لدراسة ظاهرة اجتماعية ما ، وتكمن أهميتها في تسجيل البيانات اللازمة للوقوف على بعض جوانب الأحوال السكانية لمجتمع منعزل لم يتعرض لعمليات التسجيل الدورية وبشكل منتظم ، فضلا عن أن طريقة المسح فهي محاولة تجريب نموذج مبتكر لتسجيل الوقائع الحيوية للتأكد من مدى فاعليته .

رابعا: بحوث ميدانية ودراسات واقعية

توفر المصادر السابقة للباحث في مضمار الدراسات السكانية بيانات جاهزة للتحليل، يجب ان يلتفت اليها قبل ان يقرر استخدام مصادر البحوث الميدانية و الدراسات الواقعية في دراساته السكانية، غير انع ذا النواع من مصادر البيانات السكانية يتيح للباحث مجالات، لا توفرها له المصادر السابقة ، فمن طبيعة البحوث الميدانية انها تعتمد على افتراضات نظرية تجمع البيانات على أساسها بعكس مصادر التعدادات العامة للسكان وعمليات التعداد بالعينة والسجلات وخلافها، حيث تعرض الواقع كما هو دون الاعتماد على افتراض يربط مابين المتغيرات .

جامعـــــة الموصـــل

كليـــــة الآداب

قسم : علم الاجتماع

اسم المادة الدراسية: علم اجتماع السكان

اسم التدريسي : ا.د. فراس عباس فاضل

العام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥

المحاضرة الثالثة : **الأمن السكاني** ... **منظور سوسيوديموغرافي** .

الحجم الأمثل للسكان

التركيب السكاني المتوازن

التوزيع المثالي للسكان.

ان الحديث عن الأمن السكاني يشوبه الكثير من الصعوبات التي بسبب ان هذا المفهوم هو مفهوم يتعامل مع متغيرات ديناميكية ويعكس صورتها الرقمية ، فضلا عن حداثة المفهوم ، لذا يصعب تحديد المحددات الرئيسة الفاعلة فيها انما هي مجتمعة مع بعضها البعض لتتمكن من عكس صورة المفهوم (الأمن السكاني) والذي حدده الباحث في متغيرات ثلاثة وضع كل منها في مبحث خاص ليكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث تضوغ مفهوم الأمن السكاني وأهميته الفاعلة في الحياة الاجتماعية من خلال دراسة الاعمية الاجتماعية للمتغيرات الديموغرافية التي تحدد مفهوم الأمن السكاني . لذا سعى الباحث في طرحه لهذا الفصل إلى تقسيمه إلى ثلاثة مباحث مع الإشارة في كل مبحث إلى حالة العراق ضمن كل متغير .

الحجم الأمثل للسكان

يعد موضوع حجم السكان في المجتمع والحد الأمثل للسكان[*] من اهم موضوعات الديموغرافية التي نالت اهتمام المفكرين والعلماء منذ اقدم العصور في مختلف التخصصات غاية منهم بلوغ التوازن بين حجم السكان وحجم الموارد الطبيعية المتاحة ،وشغلت مسالة الحد الأمثل للسكان أفكار الفلاسفة والعلماء في القدم وامتدت الى وقتنا الحاضر ويبدو ان وراء هذا الاهتمام افرازات النمو السكاني أو الانفجار السكاني الهائل الذي يزداد فيه عدد السكان بالنسبة للموارد المتاحة وظهور الإجهاد الديموغرافي في الكثير من المجتمعات التي زاد حجم سكانها عن حجم مواردها مما اثر سلبا على الواقع الاجتماعي بظهور المشكلات ، وفي الوقت الحاضر ركزت اغلب المؤتمرات السكانية على هذا المفهوم ، غاية منها تحقيق التوازن الديموغرافي من جهة والتوازن بين حجم السكان والموارد، تجنبا للمشكلات الناتجة عن الإجهاد الديموغرافي .

إن فكرة الحد الأمثل لحجم السكان هي فكرة قديمة بقدم الحضارة البشرية، فهي حسب التاريخ تعود الى أقدم العصور البشرية، وحسب راينا ما زالت مستمرة الى وقتنا الحاضر ولم تقتصر على حقبة زمنية دون سواها، مع تنوع الغايات المرجوة من بلوغ المجتمع البشري الحد الامثل في حجم السكان فمنها الغاية الديموغرافية المتمثلة بالامن السكاني ، والغاية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي تصب في مصب تحقيق السلم المجتمعي ، وسعت المجتمعات إلى تحقيق التماثل في حجم سكانها مع طبيعة الموارد المتاحة ، وتنوعت بدورها الطرق والأساليب وتطورت بتطور البشرية، ولعل ان التمييز بين حالات السكان في المجتمع كانت المنبع الرئيسي للمجرى الذي اريد لنظرية الحد الأمثل السريان فيه، وهو نوع من المسلمات الاجتماعية والسياسية لبلوغ الأهداف والكشف عن أهمية العامل الديموغرافي في التغيير على المستويات العامة في المجتمع وخاصة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتحقيق السلم المجتمعي .

أولا : التطور الفكري لمفهوم الحد الأمثل

تعددت مفاهيم الحد الأمثل سكان بتعدد التيارات الديموغرافية ، الا ان الأهم من التعاريف هي الغايات التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها في تقرير الحد الأمثل لحجم سكانها ، وعرفه فيكسل بانه : السكان الاكثر نفعا وفائدة ، غير ان (فيكسل) لم يحدد المعيار الذي يقيس على وفقه الحد الأقصى للسكان . أما (الفريد سوفي) عرفه بانه ذلك الحجم من السكان الذي يحقق بشكل افضل ما يكون هدفا محددا ويحقق التوازن بين حجم الموارد المتاحة مع حجم السكان فيه وفي ادناه التطور الفكري :

١. **الحد الأمثل في الفكر السوسيوديموغرافي القديم**

- **<u>الفكر الصيني</u>**

اهتم الفلاسفة الصينيون القدامى بمعوقات نمو السكان وكانت زيادة السكان مسالة خير للبشر بالنسبة لهم ويعد ذلك واجبا مقدسا ليس للإنسان فحسب بل للمجتمع وليس من حقه إن يجادل فيه أو يسال فيه . فدعوا إلى التناسل والتكاثر والمحافظة على استمرارية الحياة وواجب

الإنسان إن يحافظ عليها ويعمل على استمرارها، واذا ما حاول الإنسان إن يقطع السلسلة التي كان هو الحلقة الأولى فيها فانه يقترف بذلك إثما عظيماً.

ركز (كونفوشيوس) وبعض الفلاسفة الصينيين بفكرة (الحد الأمثل للسكان) أي التناسب بين مساحة الأرض وعدد السكان ومؤداها (إن لكل مجتمع زراعي عددا من السكان يتناسب مع قوة إنتاجيته ويجب إن لا يتعدى أو ينخفض هذا العدد عن الحد الأمثل) لان ذلك سيؤدي إلى الفقر وقلة الغذاء وانخفاض المعيشة مما يؤدي إلى الموت ويهدد مكونات السلم المجتمعي، واعتقد (كونفوشيوس) إن من مسؤولية الحكومة إن تنقل السكان من المناطق المزدحمة (بالسكان) إلى أخرى اقل عددا وأوضح (كونفوشيوس) أيضا عوامل كثيرة تؤثر في النمو السكاني أو عدمه وهي (نقص الغذاء، الحروب، الزواج المبكر، ارتفاع تكاليف ومبالغ الزواج).

أي ان الهدف من تحديد حجم السكان هو حماية المجتمع من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية التي ممكن ان يكون حجم السكان عاملا فاعلا في نشؤها فممكن الزيادة السكانية تؤدي إلى الفقر وتكون سببا مباشرا في الضغط على مصادر الغذاء والعمل مما يؤدي إلى مشكلات اجتماعية تؤثر في نمط الحياة والبناء الاجتماعي كما يشير مالثوس في طروحاته العلمية التي يذهب فيها إلى ان الزيادة السكانية غير المسيطر عليها تكون سببا فاعلا في المشكلات الاجتماعية وتفاقم حالات الفقر والجريمة .

- **الفكر اليوناني.**

عد اليونانيون أول شعوب العالم اهتماما بقضايا السكان لا سيما في وضع تشريعات سكانية (سياسات سكانية) بدلا من صياغة النظريات حول السكان ووجهوا جل اهتمامهم لا سيما (الفلاسفة) إلى التعداد السكاني وعدد السكان.

حيث اهتم الفيلسوف (أفلاطون) بالسكان من جوانب عديدة وشغله موضوع (الحجم الأمثل للسكان Optimal Size of Population) في الوحدة السياسية اليونانية، وتعني المدينة عند هذا الفيلسوف (الدولة) بالمعنى الذي يقوم فيه الحكومة على رفاهية وامن المواطنين من خلال ما تمارسه من إدارة في هذا الصدد، وهو المحور الذي دارت حوله أفكاره التي تركها لنا في مؤلفاته كـ(الجمهورية ، والقوانين) وفيما يتعلق بدراسة السكان يشير أفلاطون في كتابه (الجمهورية) على انه ينبغي على الحكام إن يثبتوا عدد السكان في مدينتهم عند حد معين أطلق عليه (الحد الأمثل) ويقوم السكان بتعويض ما فقد من أقرانهم سواءً من جراء الأمراض ، أو الحروب ، وحذر من الزيادة في العدد عن الحد المقرر وذلك بغية بقاء الدولة بالحجم المتوسط في عدد السكان خوفا من مخاطر الفقر والمجاعة التي تؤدي إلى تهديد السلم المجتمعي، وتكون عائقا لحكم المدينة (الدولة) حكما عادل

وفي كتابه (القوانين) وضع أفلاطون المقدار المحدد للحد الأمثل للسكان في المدينة، ومبررات هذا الحد ونرى إن أفلاطون حدد الحد الأمثل للسكان بـ (٥٠٤٠) نسمة مع ملاحظة إن العبيد لا يحسبون ضمن المواطنين، وأكد على إن لا يزيد العدد أو لا ينقص.

أما الفيلسوف أرسطو أكد على ضرورة وجود حجم ثابت للسكان ولم يكن متعارضا مع أستاذه في العدد(٥٠٤٠) بل كان مناصرا لأرائه في إن الدولة هي المسؤولة من الحد الأمثل للسكان والحفاظ عليه ولا سيما تلبية حاجات الشعب من ضروريات الحياة والحفاظ على استقرار المجتمع وحمايته من الفقر والأمراض والأوبئة ونجد إن أرسطو وافق على فكرة (الإجهاض) والتخلص من أي طفل يعاني من نقص أو فيه عيب في التكوين الخلقي، ويشير أرسطو إن أفضل حجم مناسب لسكان المدينة هو إن تضم اكبر عدد ممكن من السكان بشرط توفير الحاجات الضرورية لهم على إن لا تصبح عملية الرقابة والضبط عسيرة ولذلك يجب إن يحدد عدد الأطفال باستمرار ومن بين العوامل التي تمنع زيادة السكان في نظر أرسطو هو (الإجهاض) وترك الأطفال في العراء.

٢. الحجم الأمثل للسكان في الفكر السوسيوديموغرافي الحديث

لم تقتصر فكرة الحد الأمثل على الفكر الفلسفي فحسب، وإنما امتدت إلى النظرية الدسموغرافية والسوسيوديموغرافية، فالكثير من العلماء الديموغرافية الحديثة نادوا بفكرة الحد الأمثل في نظرياتهم وطروحاتهم الفكرية .

من اهم رواد الفكر الديموغرافي المعاصر (ايسترلين ، وفريدمان) .وتعد نظرية (ايسترلين) عن سلوك الخصوبة هي تعديل وتطور للنظرية الاقتصادية للخصوبة ، وتأخذ في الاعتبار الدراسات النظرية للديوغرافيين والاجتماعيين، ويتمثل المتغير التابع في إطار (استرلين) النظري في إجمالي عدد الأطفال الأحياء للزوجين، وتستند على ثلاث محددات للخصوبة وهي:-

١. الطلب على عدد الأطفال ، اي عدد الأطفال الذي يرغب الزوجان فيه إذا كان تنظيم الخصوبة غير مكلف والذي يتحدد وفقا للدخل والتكلفة والذوق.
٢. عدد الأطفال الأحياء الذي يمكن أن يرزق به الأزواج إذا لم يحددوا الخصوبة واحتمال استمرار الطفل حتى البلوغ .
٣. تكلفة تحديد الخصوبة سواء كانت التكلفة الذاتية (النفسية) أو التكلفة الموضوعية (الوقت والتكلفة المطلوبة لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة)

ويرى العالم (ايسترلين) ان هناك بعض المتغيرات المركبة التي تبدو هامة الى احداث التحول الديموغرافي أو الانتقال الديموغرافي الى ظروف انجاب حديثة تلك التغيرات تضمنت الابتكارات العلمية في مجالات الصحة والعناية الطبية العامة، فضلا عن التطور الثقافي والعلمي ، والتحضر والحضرية ، ونمو المستوى المعيشي أو الدخل القومي ، واخيرا ظهور برامج تنظيم الاسرة التي لعبت دورا مؤثرا في السلوك الانجابي ويمكن الاشارة الى ان التحضر والتحديث يؤثر على الطلب على الاطفال وعدد الاحياء منهم وعلى تكلفة وسائل تحديد النسل.

بينما ركز فريدمان في كتاباته في علم السكان على نظرية التحول الديموغرافي، من حيث مدى تلائمها لتفسير انخفاض معدلات الخصوبة في البلاد الغربية (الدول المتقدمة)، حيث يذهب الى ان التغيرات التنموية التي تحدث في هذه المجتمعات باختلاف انواعها تعد حافزاً مهما لسكانها في اللجوء الى اخفاض خصوبتها، حيث ان الظروف الحديثة للحياة البشرية تشكل عاملا هاما في انخفاض حجم الخصوبة وتعد دافعا لظهور ممارسات تنظيم الاسرة وضبط النسل في تلك المجتمعات.

اكد فريدمان على دور النظم الاجتماعية والثقافية والنظم الاجتماعية القائمة على مشاركة الافراد في احداث تغيرات فعلية في ظروف الحياة تؤدي الى تغيرات في الاتجاهات الديموغرافية، اذ يؤكد على دور العلوم الاجتماعية في اثراء المفاهيم والنظريات والمناهج المرتبطة بكل جوانب السلوك الانجابي، بما في ذلك الخصوبة والتغيرات المباشرة في حجم الاسرة المرغوب فيه ، فالعلوم الاجتماعية في دراساتها تضيف الى فهم النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على النظام الانجابي البيولوجي _الاجتماعية وبرامج تنظيم الاسرة.

ولا شك ان فريدمان كان له دوراً في اثراء المعلومات الديموغرافية وربط المتغيرات السكانية بمتغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية سواء على المستوى الفردي أو على المستوى المجتمعي فالتحليل على المستوى المجتمعي يوفر بيانات قابلة للاختبار الكمي ، اما التحليل على المستوى الفردي فيساعد على تفسير السلوك وعلاقته بالمعايير الاجتماعية فكلاهما يكمل الاخر في تفسير الظواهر الديموغرافية .

اهتم العالم فريدمان على عامل واحد من عناصر النمو السكاني الا وهو عامل الخصوبة حيث يرى ان معدلات الخصوبة هي العامل الذي يشكل مشكلة سكانية فمعدلات النمو في اي مجتمع تعتمد اساسا على مستويات الخصوبة والوفيات وتتاثر بدرجة ضئيلة بالهجرة الخارجية، وركز في تناوله لموضوع الخصوبة على متغيرين اساسيين هما(الطلب أو الرغبة في الاطفال من قبل الوالدين، وتبني وسائل تنظيم الاسرة) ، مؤكدا بدوره على اهمية العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في خصوبة السكان .

ثانيا : تقنيات تحقيق الحد الأمثل لحجم السكان

تعددت الطرق والغاية واحدة، إن التطور التقني والعلمي في مجالات الحياة البشرية كانت على تماس مباشر مع الحياة البشرية ، وخاصة التطور العلمي في المجال الخدمة الصحية للإنسان، مما سهلت على الإنسان الكثير من العمليات الحيوية والحفاظ على صحته ، وحتى تدخلت في تحديد حجم اسرته، مما أعطت الشرعية للكثير من الدول سن التشريعات والسياسات التي تكون على التماس المباشر في حياة الإنسان ومنها السياسات السكانية التي تمثل في صيغته الأولية تحديد حجم الأسرة البشرية . فالسياسة السكانية لا تقتصر على معالجة أو الحد من مشكلة الزيادة السكانية (النمو السكاني) فحسب إنما تشمل أيضا برامج لتنشيط نمو السكاني في بعض المجتمعات وتنظيم حركة وتوزيع السكان فيها كما تهدف إلى تحسين مستوى معيشة السكان ورفاهيتهم وتضييق الهوة الحضارية بين الأرياف والمدن وكل ما يتعلق بالسلوك الديموغرافي بشكل عام .

١. التقنيات القديمة لبلوغ الحد الأمثل

- **(وأد البنات ،والإجهاض، والعزل)**

اتضح من خلال وثائق التاريخ إن فكرة التحكم في حجم الأسرة (عدد الأفراد) تعتبر فكرة قديمة لجأ إليها السكان منذ أزمنة سحيقة في التاريخ ليلائموا بين أعدادهم وبين موارد الثروة الطبيعية التي تحيط بهم وكانت أساليب الإجهاض وقتل البنات وهم في سن المهد واستعمال وسائل أخرى عرفت بها شعوب العالم القديم (الفراعنة ، وبلاد ما بين النهرين ، واليونان ، والرومان وباقي شعوب البحر الأبيض المتوسط) .وعلى الرغم من ان الكتاب الاجتماعيين قد فسروا هذه الظواهر (الإجهاض وقتل البنات) بأسباب تتعلق بالشرف والكرامة ، إلا أن التفسير الاقتصادي كان يرى أسبابا أخرى في تفسير هذه الظاهرة تتمثل في أن عدم توافر مصادر الثروة ، والعبء الثقيل الذي كان ينتج من إعالة الأطفال وخاصة (الإناث) منهم ، كان يضطر الإنسان القديم إلى قتل البنات وهم صغار .

وقد مارس العرب هذه الأساليب في العصور الجاهلية وقبل بزوغ الإسلام إلا أن القرآن الكريم حرم بعضها ، قال تعالى (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا) (سورة الإسراء آية :٣١) .يرى العلماء ان (ضبط النسل) أو تنظيمه بدأ في الإسلام كان بما يسمى (العزل) ، ففي العهد الأول كانت المسيحية ضده وكانت اليهود يعتبرونه (المودة الصغرى) ويتميز الإسلام بإباحته ويجب ان لا ننكر هذا الفضل ، وقد ترجم ما كتبه المفكرون والأطباء المسلمون في عصر النهضة الإسلامية إلى لغات الغرب كشفت فيها ان الإسلام علم أساليب التنظيم والضبط وكيفية تأجيل الحمل بدون أذى للمرأة والأسرة والمجتمع ويشير إلى أن الأطباء المسلمين كتبوا في وقت مبكر عن بعض طرق تأجيل الحمل مثل (الرازي وابن سينا) كما تطرق (شهاب الدين بن عبد الوهاب النويري) في كتابه (نهاية الأرب) إلى بعض طرق منع الحمل وأساليب استخدامها. سادت التقنيات القديمة علاها حقب زمنية طويلة ومازالت بعضها مستخدمة في بعض المجتمعات البشرية .

٢. التقنيات الحديثة لبلوغ الحد الأمثل لحجم السكان

- **السياسة السكانية وبلوغ الحد الأمثل لحجم السكان .**

تدخلت الحكومات في مراحل مختلفة من القرن العشرين في محاولة لتنظيم ديناميكية نمو السكان بشكل ذو خاصية تخطيطية لبلوغ (الحد الأمثل لحجم السكان). وقد خرج الحد الأمثل للسكان من مفهومه الخيالي إلى المفهوم الواقعي بعد المؤتمر العالمي للسكان عام ١٩٢٩م، في جنيف، لتحقيق التوافق بين التيارات السكانية التيار المتشائم والتيار المتفائل.

وهناك اختلاف مشهود وواضح المعالم والأهداف بين التشريعات السكانية وذلك نتيجة اختلاف ظروف المجتمعات من النواحي (الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية) وهنالك نموذجين من التشريعات والسياسات السكانية وهي على النحو التالي(**السياسات المشجعة للإنجاب، والسياسات المعارضة للإنجاب)** .

أولا :- السياسات المشجعة للإنجاب .

كانت التشريعات السكانية التي تحاول التأثير في الخصوبة منذ مدة طويلة وحتى وقتنا الحاضر معظمها من النوع الذي يشجع زيادة النسل (Pronatalist) إذ يعتبر (قانون حمورابي) الذي صدر في القرن العشرين قبل الميلاد في بابل هو أول محاولة تشريعية تهدف إلى زيادة الخصوبة، وصدرت أيضا تشريعات في (روما) تهدف لتحقيق سياسات زيادة النسل وذلك في عهد القيصر (اوغسطيس) بين القرنين (١٨-١٩) قبل الميلاد تضمنت بنودا متباينة متعلقة بتشجيع الزواج وزيادة النسل ، غير إن هذه التشريعات لم تكن هدفها تشجيع النسل بين السكان عموما وإنما اقتصرت على الطبقة الارستقراطية فحسب.

ثانيا :- السياسات المعارضة للإنجاب .

يعد القانون الذي صدر في (ورتيمبرج Wurttemberg) في ألمانيا عام (١٧١٢) الذي حرم الزواج إلا في حالة القدرة على تكوين أسرة وإعالتها أول التشريعات السكانية التي تحد ولا تشجع على زيادة العملية الإنجابية في المجتمع وكانت اليابان هي أولى الدول التي أخذت بسياسة عدم تشجيع الانسال في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لظروف ألمت بها ، ولقد تبنت الحكومة الهندية ع بداية عام (١٨٥٢) سياسة قومية لتنظيم النسل، وتزايد الإنفاق عليها مع بداية الخطة الخمسية الثالثة في الهند والتي بدأت عام ١٩٦١ ومنذ حوالي خمسون عاما أصبحت الهند الدولة الأولى في عالم الدول النامية التي شرعت سياسات تنظيم الأسرة وضبط الانسال لإبطاء عملية النمو السكاني فيها، وخلال الفترة الستينات وحتى السبعينات كانت إدارة البرنامج الهندي تسير وفقا لأهداف تحددها الحكومة الهندية فالسياسة السكانية القومية للهند للعام (٢٠٠٠) تدعو إلى خفض متوسط حجم الأسرة إلى (٢,١) طفل للزوجين بحلول عام (٢٠١٠) من (٣,٢) طفل عام ١٩٩٩ الأمر الذي يتطلب انخفاضا سريعا في معدل المواليد .

في حين تقدم السياسة القومية للسكان في الصين مثالا فريدا عن التضارب بين أهداف المجتمع والحقوق الفردية ويسجل لهذه السياسة القومية التي بدأت عام ١٩٧٩، دورها في إبطاء النمو السكاني في أكثر بلدان العالم سكانا على المعمورة والتي تبلغ عدد سكانها حوالي (١,٥) مليار نسمة، إلا إن للسياسة الصينية سمعة سيئة بالنسبة لتقييدها لحقوق الأفراد ووسائل تطبيقها المشددة ولقد أساءت التقارير عن الاجهاضات الإجبارية وغيرها من الممارسات السكانية الحالية في الصين الأزواج في المناطق الحضرية بطفل واحد وبطفلين إن كان الزوجان وحيدين، وتسمح للزوجان من سكان المناطق الريفية بطفلين إن كان طفلها الأول بنتا وتطبق هذه القيود بصورة غير متماثلة في إرجاء الصين ويتم التهرب منها مما يجعل تطبيقها موضوعا سياسيا رئيسيا.

ان السياسات السكانية تشمل جميع الإجراءات والأنظمة والقوانين ذات الصلة بالسكان، وذلك من حيث حجمهم ومعدلات نموهم وتركيبهم الديموغرافي وتوزيعهم وتدفق العمالة الوافدة هجرة الكفاءات الوطنية إلى الخارج، كما تشمل الاهتمام بخصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية، وما يتعمق بها من برامج تنموية مختلفة كالإسكان والزواج والرعاية الصحية والوقاية من الأمراض والتعميم بمختلف مستوياته ومجالاته؛ أي جميع ما يتصل بتنمية الموارد البشرية والارتقاء بها، وتختلف السياسات السكانية بين الدول تبعاً لمواردها الطبيعية والبشرية المتاحة من جهة، وتبعاً الاستراتيجية وتوجهاتها التنموية المستقبلية من جهة ثانية، وبما يحقق اهدافها التي تسعى الى تحقيقها حاضرا ومستقبلا .

المبحث الثاني: التركيب السكاني المتوازن

يستخدم مصطلح تركيب السُكان للإشارة إلى تلك السمات الديموغرافية الأساسية التي يمكن وصف أَو تقسيم السُكان على أساسها ومنها (العمر، والنوع) وأَنَّ هذه العوامل من وجهة نظرنا تُؤدّي دورًا أَساسيًّا في عملية التَّغَيُّر السُكَّانيّ ولاسيَّما أَنَّ تركيب السُكان ذو أَهمية كبيرة في وصف حالة وحركة السُكان وتُعَدّ الأهرامات السُكَّانيّة إحدى الأشكال الهندسية البيانية التي توضح لنا واقع السُكان في المجتمعات من حيث المراحل الزمنية (العمرية) التي تمر بها، التي تعكس حالات التوازن من عدمه بين الفئات العمرية وتسمّي صفة المجتمع (فتي، شبابي، شائخ)، من جانب اخر تعكس هذه المخططات الهرمية حالة السُكان النوعية (الجنسية). وأَنَّ توفير بيانات عن السُكان على وفق فئاتهم العمرية (الأطفال، والشباب، والشيوخ)،ونوعهم (ذكور وإناث) يساهم في تحليل الخواص الديموغرافية وتأثيرها ليس في معدلات المواليد والوفيات واتجاه الخصوبة وحركة الزيادة الطبيعية السنوية وأمد الحياة المتوقع للسكان فحسب، وإنما تأثيرها في الخواص الاجتماعيَّة وتأثيرها المتمثل في احتياجات السُكان من الخدمات التعليمية والصحيَّة والسكن والنقل والكهرباء والماء وباقي الخدمات المُجْتَمَعِيَّة، ومن ثم الخواص الاقتصاديَّة كـ(خط الإنتاج والاستهلاك والطلب في السوق)، إن الدراسة السُكَّانيّة لأي مجتمع يمكن تناولها بطريقتين:

* **الطريقة الأولى:** (اعتبار السُكان مجموعة واحدة)، أي التأكيد على مجمل السُكان وما يطرأ عليه من تغيير وتأثير ذلك على المجتمع.
* **الطريقة الثانية:** (دراسة المكونات السُكَّانيّة في المجتمع)،أي تدرس الأجزاء والتكوينات السُكَّانيّة وما يطرأ عليها من تغيير خلال مراحل زمنية متعاقبة .

لذا نرى أَنَّ دراسة التركيبُ السُكَّانيّ المتمثل بالهرم السُكَّانيّ لا تقتصر أَهميته على جانب واحد محدد مثل الجانب الديموغرافي بل نرى أَنَّ المنظور السوسيولوجي للهرم السُكَّانيّ يلقي بظلاله في دراسة الهرم السُكَّانيّ وهذا إن كان يعبِّر عن شيء فهو يعبر عن العلاقة الوثيقة بين علم الاجتماع وعلم الديموغرافية.

المحاضرة الرابعة : **الضغط السكاني المنفلت والموارد المتاحة**

تعد دراسة المسالة السكانية في المؤلفات الاجتماعية والاقتصادية ذات أهمية كبيرة لأنها من الدراسات والبحوث التي توصلت إلى نتائج مهمة من حيث التفسير ألعواملي لمجرى واتجاهات تطور هذه الظاهرة ،فقد درست فيها تفصيليا قضايا مثل قضية النمو السريع في حجم السكان

وهو ما يدعى بـ (الضغط السكاني –أو الانفجار السكاني) وأعطت تعريفا للعلاقة القائمة بين عملية النمو الاقتصادي والنمو السكاني ، فضلا عن ذلك فقد نبهت هذه الدراسات إلى أهمية العامل السكاني في المنظور الاجتماعي والاقتصادي أي ما يسمى اختصارا بـ (التنمية) لاسيما للبلدان التي تمتاز بنمو سكاني سريع مما يولد بالتالي أجهادا ديموغرافيا في حالة عدم الموازنة مابين النمو السكاني ومتطلبات الحياة الإنسانية لاسيما منها الحاجات الأساسية لهذا النمو أي ضرورات الحياة (الغذاء – المسكن– العمل –الصحة – التعليم)، وبالتالي ظهور العجز وتفاقم المشاكل السكانية وعدم القدرة على السيطرة عليها .

وتكمن أهمية هذا الموضوع في انه إشارة إلى خطر النمو السكاني الغير المسيطر عليه أي عدم تخطيط الحكومات ومحاولة ضبط هذا النمو فضلا عن عدم توفير الحاجات بما يساير متطلبات هذا النمو ، مما لاشك فيه أن الزيادات السكانية تشكل ثقلا على الموارد والخدمات وبالتالي تقف الحكومات في الدول لاسيما النامية عاجزة ، وهذا يتطلب تنبيه المخططين للسياسات السكانية في حكومات هذه الدول إلى خطر الضغط السكاني المتزايد من اجل أما السيطرة عليه وحديده، وإما رفع مستوى الإنتاج وعلى كلفة المستويات لكي يسايرالضغط، وكذلك وضع الخطط المسبقة والمستقبلية، لمواجهة أي ضغوطات سكانية مستقبلية أو محتملة.

ما هو الضغط السكاني ؟

يمكن تعريف الضغط السكاني بأنه (العلاقة الجدلية بين عدد السكان والمواد المتيسرة) ويعرف بأنه (الصعوبات التي يواجهها العديد من البشر في محاولتهم لكسب العيش لقوت يومهم) وخير ما يوصف به ضغط السكان انه الحاجة الفعلية إلى السلع المادية – وبصفة رئيسية الغذاء والمأوى لضمان البقاء على قيد الحياة ، والى عدد قليل من متع الحياة أيضا

<u>وهي تنشا من عاملين :–</u>

<u>الأول:</u> طبيعة البيئة المادية (الفيزيقية) التي يعيشون فيها(صحاري ، مرتفعات ، ووفرة الموارد الطبيعية وندرتها) في هذه البيئة .

<u>الثاني:</u> مدى توفر عنصر التكنولوجيا وتطوره مما يمكن الإنسان من استغل الموارد الطبيعية المتوفرة في البيئة ، وأيضا صور التنظيم الاجتماعي التي ابتدعها الإنسان التي ساعدته إلى حد كبير انجازاته التكنولوجية ، ويتحول الضغط السكاني في فترة ما من حياة المجتمع أو الشعوب ممن ظاهرة اجتماعية إلى مشكلة ذات أوجه متعددة ومتداخلة التأثير والتأثر عند عدم كفاية الموارد المتيسرة التي يمكن أن تتيسر في المستقبل القريب منه أو البعيد للسكان في مقابل انفلات سكاني لا يقف عند حد وغير مسيطر ليه وضاغط على وسائل وموارد العيش ، ومن أوضح أثاره انخفاض المستوى المعيشي لغالبية عظمى من السكان الذي يصل حد الكفاف وخط الفقر،إن (وضع السكان وديناميتهم : situations et Dynamique dela (population)، تتعرض كل ساكنة باستمرار لعدة تغيرات ملحوظة تطرأ على خصائصها الديمغرافية بفعل تأثير أربعة عوامل رئيسية ذات أسباب تطور مختلفة وهي : الولادات ، الوفيات، الهجرة المحلية، و الهجرة الدولية، و يؤثر هذا التغيير في عدد السكان ونيتهم و توزيعهم ألمجالي، وقد اكتسبت دينامية ساكنة عالمية خلال القرنين الأخيرين نمو سريعة وحجما لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية ، فمن دينامية بطيئة إلى دينامية سريعة عمت كل أرجاء المعمورة و أفرزت تحولا في القرن العشرين اتخذ طابع انفجار ديموغرافي .

الضغط السكاني نبذة تاريخية

لا تخرج التقديرات السكانية المتوفرة في الأدبيات المهتمة بقضايا السكان قبل القرن السابع عشر الميلادي عن كونها تخمينات ويصح القول بوجه عام أن نمو السكان قبل ذلك كان يخضع لتقلبات تختلف اختلافا سريعا بين البلدان التي تتباين ظروفها والتي نعم بعضها بالسلام والاستقرار

الاقتصادي والاجتماعي النسبي وتضاءل في البلدان التي خاضت الحروب واجتاحتها الأوبئة والمجاعات ، لا سيما أجزاء بعض الإمبراطوريات الآخذة بالانحلال آنذاك، وأدناه عرض للنمو البشري والزيادات السكانية " الضغط السكاني " على المعمورة بحسب السنين

في الواقع أن مناقشة نمو السكان وما تتضمنه من نتائج ليست وليدة العصر الجديد ، وإنما هي قديمة قدم التاريخ البشري فقد أكد (أفلاطون)على نوع الإنسان وقدر الحجم الأمثل للسكان في جمهوريته المثالية ، كما عبر (أرسطو) بأوجه مادية عن النمو السكاني الزائد عن حده مما دفعه للتفكير بفكرة تحديد النسل من اجل منع حدوث الفقر ، على حين فضل المؤلفون الرومان عدد السكان كقوة بشرية من اجل هيمنة الإمبراطورية المتسعة وقد تبلورت هاتان النظريتان المتعاكستان في العصور التالية العقدة بين النمو السكاني والرفاهية ، والتي أصبحت احد أهم الموضوعات سنة ١٨٠٠ ، ولعل القديس (روبرت مالثوس R.T. MALTHUS) هو أول من أثار العلاقة ين النمو السكاني السريع والغير المنظم والموارد الغذائية في العصر الحديث عندما اصدر مقالته الشهيرة عن مبادئ السكان سنة ١٧٩٨م، وفيها أثار مالثوس معضلة النمو السكاني وعلى الرغم تعرض أفكار مالثوس للنقد تناولها الكثير من العلماء بين الداعي لها أو معارض .

بعد مضيء عدة عقود من الزيادة السريعة في السكان خلفنا أمكننا أن نبدأ في ملاحظة بعض آثار هذا النمو (الضغط) في عدد السكان ، فليس من المستغرب ان حكومات العديد من الدول التي ظهر فيها النمو السريع للسكان لمدة جيلين تقريبا قد ظهرت عليها كذلك علامات الإجهاد الديموغرافي ،ولما كان الكفاح من اجل التعامل مع نتائج النمو السكاني السريع الغير منظم قد أجهدها فإنها غير قادرة على مواجهة التهديدات الجديدة الناتجة عنها مثل (نقص الغذاء – والأمراض – والبطالة – والخدمات الاجتماعية ....وغيرها)،وهذا بالتالي شكلت أزمات إنسانية في الكثير من المجتمعات (المتقدمة ، والنامية) فالنمو المتسارع باستمرار في معدلات وأعداد السكان هي الظاهرة الرئيسية في العمليات الديموغرافية للسنوات الأخيرة وأصبحت سمة من سمات العصر وغالبا ما يستخدم مصطلح (الانفجار الديموغرافي) في الكتب الاجتماعية والاقتصادية التي تتناول مشاكل السكان وكذلك الأعمال الديموغرافية الخاصة لدى توصيف هذه الظاهرة .

من اجل ذلك أصبحت الدول النامية ذات النمو السكاني سريع والتي تواجه مضاعفة سكانية في مقابل غياب الجهود الحكومية المبذولة في توجيه هذا النمو بشكل منظم وتوفير الخدمات اللازمة ستتصاعد فيها الأحداث في العديد منها لتصل مرحلة حرجة يصعب السيطرة عليها . وتلت بعد ذلك انعقاد العديد من المؤتمرات في الكثير من الدول أهمها المؤتمر السكاني المنعقد في (مكسيكوستي) عام ١٩٨٤ الذي انصب اهتمامه على الأوضاع السيئة الناجمة عن الزيادة السكانية، وتناقص الموارد، واشتداد التخلف ، واستمرار التدمير البيئي ، لا سيما في الدول النامية التي تتسم غالبيتها بكونها عاجزة عن تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها كـ(الغذاء ، والوقود، والسكن ،وبعجز هذه الدول أيضا عدم مواجهة الزيادات الكبيرة في أعداد السكان في المستقبل .

لقد شهدت العقود الأخيرة تنامي الإدراك للمشكلات العديدة والتي من ابرزها مشكلات النمو السكاني بشكل غير مسيطر ،وتوفير الغذاء ، وتناقص الموارد الطبيعية ، وتلوث البيئة ، وانتشار البطالة وما شابه ذلك .وهذا يعد ذات ضرورة عالمية بطبيعته لكن هذه المشكلات تبدو متداخلة بعضها مع البعض بصورة جوهرية ومعقدة تعصى على الحل في مواضع عديدة .

- **<u>النمو السكاني والتوازن الغذائي</u>**

إن معادلة الغذاء والسكان هذه تتباين بين الشعوب والمجتمعات والأفراد فالحصول على الغذاء (كما ونوعا) يختلف تبعا لتباين حجم الإنفاق ونمط الغذاء ومدى توفر المواد الغذائية ومستوى أسعارها وتزايد الشعور بمشكلات الغذاء في العالم باعتبارها ليست تقنية بقدر ما هي مسالة اقتصادية واجتماعية وسياسية ملحة فالجوع ليس بسبب ضغط السكان على الموارد المحدودة فحسب وإنما الهيكل الاجتماعي والسياسي الغير متكافئ هو المسؤول عن ذلك فلابد لكي نحيا حياة ملؤها الصحة والنشاط إن نحصل على الغذاء وبكميات كافية ونوعية جيدة وبدون الغذاء لن يستطيع أي إنسان إن يحتفظ بحياته أو طاقته أو يتمكن من تنمية قدراته ولكن ليس كل فرد قادر اليوم الحصول على ما يكفيه من الغذاء الذي يسد حاجاته وهذا ما نلاحظه من انتشار الجوع وسوء التغذية على نطاق واسع بين سكان العالم فهنالك اليوم ما يقارب أكثر من (٨٠٠) مليون نسمة يعانون من نقص مزمن في الغذاء أي أنهم غير قادرين على الحصول على الكميات الكافية من الغذاء بما يلبي حاجاتهم من الطاقة ، ويعاني ما يقارب من (٢٠٠) مليون طفل دون الخامسة من نقص الغذاء الحاد والمزمن، ومن الإمراض الناتجة عن سوء التغذية

وبحسب التقديرات للأمم المتحدة لن يستطيع (٩٠٠) مليون شخص في العالم بالفعل الحصول على السعرات الحرارية الكافية للمحافظة على المعدلات الطبيعية للنشاط الجسماني وان (٣٦٪) من الأطفال قبل سن المدرسة وخصوصا في الدول النامية تقل أوزانهم عن الوزن الذي يتناسب وأعمارهم .

لسوء حظ البلدان العربية من الناحية الاقتصادي، والذي تمخض عن زيادة الانعدام الكبير للأمن الغذائي ، يعرف الأمن الغذائي بأنه الحصول على الغذاء المطلوب لحياة صحية في جميع الأوقات تعاني العديد من البلدان العربية وهي البلدان النامية التي تعتمد على الزراعة بشكل أساسي من مشاكل كبيرة لتامين الغذاء لإعداد السكان المتزايدة، وتعود هذه المشكلة إلى القرارات التي تم اتخاذها في عقدي الخمسينات والستينات والتي تتضمن الاستثمار في القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي على أمل تحقيق التصنيع والتي كانت في ذلك الوقت مساوية للتنمية وبسبب هذه العملية كان القطاع الزراعي متجاهلا بشكل متعمد ويعود السبب إلى الانشغال بتنمية القطاع الصناعي الناشئ وذلك لتوسيع حصة رأس المال والتي تعتبر أساسا للنمو وبالتالي حدوث التصنيع، إلا إن العواقب المعاكسة تنبع من سياسة التنمية الخاصة هذه والتي لا تزال تتبعها العديد من الدول العربية في الوقت الحاضر فعلى سبيل المثال خلال عقدي السبعينات والثمانينات انخفضت حصة الزراعة المصرية من الناتج القومي الإجمالي بشكل منتظم من (٤٥٪ إلى٢٠٪) بالإضافة إلى ذلك شكلت استيرادات الغذاء المتزايدة ضغطا على وضع ميزان المدفوعات في البلاد والتي تحتاج إلى إعادة توازنها بواسطة الصادرات العالية ، ستكون التكاليف الاقتصادية والمالية المصاحبة لفاتورة استيراد الغذاء المتزايدة والثابتة لتلبية احتياجات الكثافة السكانية المتزايدة هائلة بشكل واضح الأمر الذي أثقل وعرض الاقتصاديات للخطر إن حالات نقص الغذاء، وسيظل ما يقارب نصف مليار إنسان ممن يعانون من نقص التغذية المزمن ونظرا للنمو السكاني، تتطلب عملية تصحيح الاتجاه إما زيادة سرعة النمو في نصيب الفرد من الأغذية أو الحصول عليها بصورة أكثر إنصافا أو توليفة من الاثنين. غير أن الأهمية النسبية لهذين الطريقين في خفض نقص الأغذية تتباين بحسب الأوضاع النوعية في البلد المعني ومختلف العوامل السائدة في فترة زمنية معينة غير أنه حيثما يوجد نقص شديد في التغذية بين الفئات شديدة الفقر، يتعين على الحكومات وشركائها في المجتمع الدولي التدخل بصورة مباشرة من خلال مجموعة من "برامج شبكة الأمان" .

- **<u>المأوى والسكان</u>**

لقد اخذ الإنسان منذ إن أوجده الله على ظهر هذه البسيطة في البحث على السكن المناسب له وذلك لكي يدفع عن نفسه غوائل الطبيعة وشتى أنواع المخاطر التي تحدق به من كل جانب، ومع تقدم الأزمنة حتى وقتنا الحاضر يعمل الإنسان جاهدا على تطوير ما يشتمل عليه هذا المسكن من المعاني أي تطوير الحاجات الإسكانية فهي لم تقتصر على الحاجات البيولوجية فحسب بل أخذت الإبعاد السيكولوجية والاجتماعية أيضا، ولقد كان من أثار ذلك إن استأثرت موضوعات الإسكان باهتمام أهل الرأي على اختلاف نوازعهم مما اوجد صنوف المعارف المختلفة التي عالجت القضايا الإسكانية من جميع نواحيها لا سيما زيادة الأسر والنمو السكاني الذي يعزو الأرض.

إن المسكن صنف كأحد أهم الحجات الإنسانية ، فالإنسان لا يستطيع الاستغناء عنه إلا إننا نلاحظ إن لا تزال العديد من الأقوام السكانية تعيش اليوم في كهوف وغابات وتتخذها كمساكن لها وإنها عاجزة عن توفير احد أهم مقومات الحياة إلا وهو المسكن تصبح الحاجة إلى المزيد من المساكن مع النمو المتزايد السريع والمتوقع للسكان أصبح أكثر إلحاحا ولكن عل النمو السريع في المدن قد وفر السكن الملائم؟ سؤال يطرح نفسه ، الجواب لا بالطبع فقد ترك هذا النمو في المدن قسما كبيرا من سكان العالم في بعض من هذه بدون مساكن ملائمة (وتقدر منظمة "هبيتات") بان (٦٠٠) مليون ساكن في المدن على الأقل ، وما يزيد على مليار ساكن في الريف في قارات ((إفريقيا، واسيا، وأمريكا اللاتينية)) يعيشون في مساكن شديدة الازدحام وسيئة النوعية وتفتقر إلى المياه الصالحة للشرب بالمياه والاضحاح والصرف الصحي وجمع القمامة مما يجعل صحة ساكني هذه المساكن وحياتهم في خطر دائم يعني ذلك إن العالم الآن يعاني أزمنة إسكان حادة وان ملايينا من البشر لا يجدون سكنا ففي الكثير من الدول وخاصة الدول النامية يعيش الناس في أكواخ من الصفيح أوفي المقابر أوفي قوارب وقد تتكدس عدة عائلات في كوخ واحد أو حجرة من بيت آيل للسقوط وكثيرا ما تذهب انهيارات البيوت القديمة بأرواح البشر من ساكنيها .

- **السكان و البطالة**

يلاحظ الاقتصاديون انه على الرغم من إن النمو السكاني قد يزيد من الطلب على العمل (من خلال النشاط الاقتصادي والطلب على السلع) إلا انه ومن المؤكد أيضا فان المعروض من الأيدي العاملة سيزيد أيضا، وخلال خمسين عاما القادمة سيدخل حوالي (٣٥) مليون إنسان كل عام إلى قوة العمل على العالم وهم الذين تتراوح أعمارهم مابين (١٥- ٦٥) عاما مما يتطلب توفير ما يقرب من (١,٧) مليار وظيفة إضافية لاستيعاب هؤلاء المحتملين الجدد_ وأكثر الطلبات إلحاحا سيكون في أفقر دول العالم _ وهو مثال واضح للدائرة المغلقة التي تربط الفقر والنمو السكاني ،وحسب تقرير مكتب منظمة العمل الدولية للقوى العاملة عام (٢٠٠٠) انه سوف تزيد قوة العمل العالمية بنسبه (٦٩٪) من (١,٥٠٩) بليون إلى (٢,٥٤٦) بليون أو بمعدل يزيد على (١) بليون وسيضاف من بين هذه الزيادة (٨٨٦) مليون إلى قوة العمل في الدول النامية بنسبة (٨٦٪) من أجمالي الزيادة وتشكل هذه الزيادة تحديا رئيسيا خطيرا أمام هذه الدول في جهودها لتحقيق التنمية الكافية وتوفير الوظائف وفرص العمل لقوة العمل المتضاعفة الناتجة عن الانفجار السكاني فيها، فعندما تكون معدلات الخصوبة مرتفعة فان الفئة العمرية دون الخامسة عشر أي (٠-١٤) تشكل نسبة كبيرة مقارنة بنسبة البالغين الذين هم سوق العمل , وعندما تنخفض معدلات الخصوبة فان معدل السكان في الفئة (١٥-٦٤) من العاملين إلى غير العاملين من الفئة الأولى يرتفع. وبما أن السلوك الاقتصادي يختلف باختلاف مراحل الحياة عند البشر فانه يترتب على ذلك ان الهيكل العمري للسكان له اثر كبير على الأداء الاقتصادي للإنسان حيث إن جزء كبير من الدخل يذهب على الأنفاق الاستهلاكي عندما ترتفع معدلات الخصوبة وتتسع قاعدة الهرم العمري للسكان وترتفع أعداد الأطفال بين (٠-١٤)، فمع اتساع قاعدة الهرم

السكاني يرتفع عبء الإعالة ويزداد الاستهلاك على حساب الادخار . ويقدر عبء الإعالة في البلدان المرتفعة الخصوبة بـ (٩٥) شخص في عمر الإعالة مقابل (١٠٠) شخص في سن العمل وتنعكس هذه المعادلة في حالة البلدان التي تتجه معدلات الخصوبة فيها إلى الانخفاض إذ يبلغ معدل الإعالة (٦٥) شخص معال لكل (١٠٠) شخص في سن العمل ، وستشهد الأمم على امتداد آسيا زيادات قياسية في إعداد الباحثين عن العمل، بما في ذلك باكستان حيث ستنمو قوة العمل من (٧٠) مليون في عام (١٩٩٨) إلى (١٩٩) مليون بحلول عام ٢٠٥٠، وعلى مدى ٢٥ سنة القادمة ستضيف الهند ما يقرب من (١٠) مليون كل عام إلى قوة العمل بها وخلال نفس المدة ستضيف الصين ما يقرب من (٦) مليون سنويا نتيجة للنمو السكاني وحده مما سيعقد القصور في فرص العمل الذي يسببه النمو الغير المسبوق في السكان وفي الجزائر سيزيد عدد الباحثين عن العمل وتبلغ نسبة البطالة (٢٢٪) .لا شك إن الموارد البشرية مهما بلغ حجمها إن كانت تتمتع بمستوى تعليمي عالي وصحة جيدة فان ذلك سيحسن منه وسيؤثر إيجابا على الأداء الاقتصادي إن استطاعت من إيجاد فرصه عمل إن تحسين الصحة العامة مهم جدا في إطار تعجيل النمو الديموغرافي فانخفاض وفيات الرضع والأطفال وانخفاض معدلات الخصوبة مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع للإنسان عملت ذلك على البيئة الصحية وانتشار برامج التحصين ضد الأمراض المنقولة وانتشار وسائل منع الحمل سوف يؤدي إلى التغيرات الديموغرافية ورفع النمو الاقتصادي فالوضع الصحي للإنسان هو احد العوامل المؤدية إلى رفع النمو الاقتصادي من الاستبعاد الاجتماعي من الفقر.

- **السكان والبيئة**

هنالك ثلاث أنواع رئيسية من التلوث وهي تلوث الهواء والأرض والماء وتعد انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكاربون (Co_2) من الفرد الواحد احد المؤشرات الأكثر ملائمة لقياس تلوث الهواء حيث يقيس عدد أطنان الكاربون المنبعثة إلى الغلاف الجوي خلال عام والمقسم على مجمل سكان البلاد، يمثل هذا التلوث مستوى التصنيع في البلاد بالإضافة إلى مستويات استهلاك الطاقة يعد غاز ثاني اوكسيد الكاربون احد الأنواع العديدة لغازات البيوت الزجاجية التي تحبس حرارة الشمس المنبعثة إلى الغلاف الجوي بشكل غاز ثاني اوكسيد احد المساهمين المهمين والمهمين والوؤبين في تأثير ظاهرة الاحتباس الحراري المرتبطة مع نشاط وفعالية البشر .يشكل احتراق الوقود الحجري خاصة الفحم الباعث الرئيسي لغاز ثاني اوكسيد الكاربون وعلى اية حال فانه نادرا ما يستخدم الفحم في المنطقة العربية وبدلا عنه يستخدم حرق النفط والغاز الطبيعي فيبعث غاز (Co_2) إلا انه اقل مما هو عليه في الفحم، وفي حساب انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكاربون المتحررة في البلدان العربية مثلت البيانات التي تم حسابها للسكان الذين يملكون المركبات خطوة منطقية أولى بينت بان انبعاثات ناتجة عن عدد من المركبات واوضحت مدى السيطرة على الانبعاثات المتحررة من المركبات، اذا ما كان هذا التقييم ذو فائدة يجب مقارنة البلد الصناعي في البلدان التي في المنطقة، أفاد كتاب البيانات البيئية في عام ١٩٩٣بان هنالك مركبة واحد لكل ستة أشخاص في الإمارات العربية المتحدة وبذلك يكون غاز ثاني اوكسيد الكاربون المتحرر(٨,٩٩) طن من الكاربون لكل فرد، أما في الكويت كان هنالك مركبة مسافرين لكل أربعة أشخاص أي ما يعادل (٤,٣٪) طن من انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون لكل فرد،وامتلكت الأمارات العربية المتحدة والكويت أعلى انبعاثات للغاز في المنطقة العربية خلال العام ذاته، وامتلكت كندا أعلى انبعاثات لغاز ثاني اوكسيد الكاربون في الغرب حيث سجلت نسبة الكاربون (٥,٣٧) طن للفرد الواحد ويوجد فيها مركبة لكل شخصين.

المحاضرة الخامسة : الخصائص الحضارية لسكان المدن

* **سكان المدن**

تتميز المدينة في مظهرها العمراني و وظائفها التي تؤديها و نموها و تطورها فتمثل المدينة تجمعات سكانية مستقرة و تنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية كما تمتاز بتعدد الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و قيام الهيئات و المؤسسات و الجماعات و الادارات و توافر

درجة عالية من التنظيم.و تختلف خصائص المناطق الحضرية بعضها عن بعض فهي تتباين في معدلات النمو الحضري و في دوافع النمو و الخصائص الديموغرافية.

إن مدن العالم تنمو بسرعة تفوق كثيرا نمو سكانه، والواقع ان الى جانب النمو السكاني ذاته فان التحضر هو الاتجاه الديموغرافي الغالب في نصف القرن الذي انقضى ، ففي عام ١٩٥٠ كان (٧٦٠) مليون من سكان العالم يعيشون في المدن، وبحلول عام ١٩٩٨ تضاعف هذا الرقم ثلاث مرات على الأقل إلى أكثر من (٢،٧) مليار ، والعدد المقدر ان يعيش في المدن بحلول عام ٢٠٥٠ هو بحوالي (٦،٢) مليار نسمة. كما يبين الجدول أدناه .

ان تطور المدن هو أمر حديث تاريخيا ، ففي عام ١٨٠٠ كانت هناك مدينة واحدة تضم مليون نسمة وهي لندن ، والآن يوجد (٣٢٦) مدينة فيها نفس هذا العدد من السكان على الاقل ، ومنها مدن تضم عشرات الملايين من السكان ، لقد لازم نمو المدن وتطورها مفهوم التحضر، والتحضر في مفهومه الديموغرافي هو عملية التغير في نسبة السكان في المدن ومن الخطأ الشائع اعتبار التحضر مجرد نمو المدن ، فبالإمكان ان تنمو المدن دون ان ينجم عن ذلك ارتفاع في نسبة التحضر اذا ما زاد حجم السكان الريفيين بمعدلات متساوية أو اكبر من معدلات النمو في سكان الحضر.

كان لنمو المدن الحديثة اثر هائل على عادات السكان وأنماط سلوكهم ، وعلى أنماط التفكير والقيم السائدة، وهذا بدوره ارتبط لدى الكثير من الباحثين الاجتماعيين بمظاهر التفاوت واللامساواة الاجتماعية وشيوع الفقر والانحراف والجريمة، وتؤكد النظريات الاجتماعية أهمية التحضر على أن التحضر ليست سيرورة مستقلة معزولة عن غيرها من الظواهر بل ينبغي تحليلها في سياق علاقتها بأنماط التغير الأساسية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأشارت النظريات الاجتماعية سيما نظريتي كل من (ديفيد هارفي، ومانويل كاستلز) إلى أن المدن هي في مجملها بيئات مصطنعة أقامها السكان تختلف في سماتها عن تلك التي كانوا فيها قبل إنشائهم لهذه المدن، وان هذه المدن مكتظة بالسكان وكثافة العمران في مراكزها تقتضي جميعها إلى مشكلات خطيرة تهدد سكانها

ان بيئة المدن تشكل تحديا مستمرا لمن يقومون بإدارتها، ويرجع ذلك ببساطة إلى ان المدن تحتاج إلى تركيز كميات كبيرة من الماء والغذاء والطاقة، والمواد الخام، ويجب أن يتم التخلص من المخلفات والا أصبحت المدينة غير صالحة للسكن، ويتضخم المدن يصبح التخلص من المخلفات المنزلية والصناعية أكثر تحديا، ونتيجة لازدياد الهجرة الى المدن، فان نمو سكان الحضر يزيد كثيرا عن الخدمات الأساسية المتاحة مثل المياة والصرف الصحي والنقل والكهرباء، ونتيجة لذلك تعاني المناطق العشوائية من الفقر والتلوث والازدحام وانعدام المأوى والبطالة .

حجم السكان محك التفرقة بين القرية والمدينة

يستخدم الديموغرافيون حجم السكان للتقصي الفروقات في الكثير من الدراسات السكانية والاجتماعية، وعندما ندرس الاختلاف بين الريف والمدينة فلابد من دراسة حجم سكان كلا المجتمعين الريفي والحضر باعتبار السكان العامل الرئيس في بيان تلك الفروقات ، فان حجم السكان يصلح كمقياس لإيجاد الفرق بين الريف والمدينة، ولعل ان المصدر الأساسي في حجم سكان المجتمع المحلي للتفرقة بين الريف والمدينة هو دراسة العالم (ساندرسون Sanderson) عام ١٩٢٠ مستخدما تصنيف حجم المجتمع على أساس سكان الحضر غير الزراعيين ، وسكان الريف الزراعيين الذين يعيشون ف القرية وتتضح درجات العمر والجنس والأصل والقرابة.

كما يستخدم العلماء العامل الديموغرافي كاهم مقياس لعملية التحضر والنمو الحضري، فما هو حضري وفقا لهذا التصور انما يشير الى تجمعات سكانية من حجم معين، أو الى بسبة هؤلاء الى اجمالي عدد السكان، وقد عرفت الحضرية في هذا التصور في حدود ارتباطها بالتركيز

السكاني، كما عرف التحضر في حدود الاتجاه الى زيادة التركيز السكاني في المدن والمناطق الحضرية، وما ذهب اليه (هوب تيسدال) في تحليلها التحضر كعملية للتركيز السكاني يستند تحليلها الى عنصرين هامين هما :

١. تعدد نقاط التركيز السكاني ، اي التجمعات البشرية أو الكتل البشرية التي تسكن مناطق دون سواها. لذا فالبعض عرف التحضر من هذه الناحية على ان التحضر (عملية يميل فيها السكان الى التكتل في تجمعات اكبر من ان تكون ذات حجم محدد).
٢. زيادة حجم المراكز الفردية،اي أن العزلة الديموغرافية تظهر في المناطق الحضرية كمؤشر هام للظاهرة الحضرية.

فالتحضر في الأدبيات الاجتماعية والجغرافية البشرية ، عملية التغير في نسبة السكان في المناطق الحضرية من جملة السكان ، ومن الخطأ الشائع اعتبار التحضر مجرد نمو المدن، فبالإمكان ان تنمو المدن دون ان ينجم عن ذلك ارتفاع في نسبة التحضر اذا نما حجم السكان الريفيين بمعدلات مساوية أو اكثر من المعدلات التي نما بها السكان الحضر، فيعتبر في بعض الدول التجمع حضريا اذا عد (٢٠٠) نسمة فقط، كدول (أيسلندا، والنرويج ...وغيرها)، وفي دول اخرى (٢٠٠٠) نسمة كدول (تونس، وفرنسا، والارجنتين، وألمانيا... وغيرها)، واخرى (٥٠٠٠) نسمة (النمسا، ولبنان، والسعودية... وغيرها)، وفي دول اخرى (١٠٠٠٠) نسمة كدول (اليونان، وايطاليا، والأردن، والبرتغال ...وغيرها)، ولقد ارتفع عدد السكان الحضر من (١٦٠) مليون نسمة (١٠٪) في سنة ١٩٦٠، الى (٢,٨) مليار نسمة (٤٧٪) في سنة ٢٠٠٠، ويبلغ اليوم المعدل السنوي للنمو الحضري للعام قرابة (٢٪) ، مقابل (١,٥٪) للنمو الطبيعي، ان نمو سكان المدن اسرع من مجموع السكان لان علاوة على النمو الطبيعي للمدن يضاف الوافدون (المهاجرون) من الارياف الى المدن.

❖ **الهجرة من الريف إلى الحضر**

ان النمو السكاني في الريف وانحسار فرص العمل ومساحات الأرض الزراعية الجديدة ارتأى سكان الريف الهجرة إلى الحضر (المدينة) وهذا عادة ما يسمى في الأدبيات الديموغرافية بالهجرة الداخلية، حظي هذا النوع من الهجرة بالاهتمام الكبير من قبل علماء الاجتماع والباحثين اذ تعد الهجرة الداخلية هي هجرة الريفيين إلى المدينة لكون المدينة منطقة جذب قوية للريفيين وتشكل نسب عالية مقارنة بأشكال الهجرة الأخرى، وتمثل الهجرة من الريف إلى الحضر الجزء الأكبر من الهجرة الداخلية، وهي عادة ما تحصل نتيجة لدوافع عديدة يبلغ الإنسان ساعيا لتحقيقها حينما يغير محل إقامته، فالهجرة إلى الحضر تكون لأسباب ودوافع عديدة أهمها (دافع العمل ، ودافع التعليم، ودافع الزواج، وفي بعض الأحيان يضيف العلماء دافع الهجرة الإجبارية التي قد يتعرض لها سكان الريف). والهجرة الداخلية وان كانت نوعا من الحراك الاجتماعي الأفقي، إلا أنها وخاصة حيث يزداد السكان وتنشط حركة التصنيع ترتبط ارتباطا وثيقا بالحراك الاجتماعي الرأسي، فالشخص الذي يهاجر قد يحتاج إلى تغير نوع مهنته التي يمارسها فإذا كان انتقاله إلى عمله الجديد يترتب عليه تقدم صناعي واقتصادي أي زيادة الدخل ومستوى أفضل في المعيشة فان ذلك يعني انتقال وضعه الاقتصادي والاجتماعي وديموغرافي ومن مستوى معين إلى مستوى أخر أفضل مختلف عنه في الكثير من السمات والاتجاهات ويقسم العوامل المؤدية الى الهجرة من الريف الى المدينة الى عاملين **هما (عامل الطرد السكاني ، وعامل الجذب السكاني).**

١. **عامل الطرد السكاني:** لعل ان طبيعة الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والديموغرافية للبلدان المرسلة للمهاجرين، كانت ومازالت من أهم العوامل التي تدفع بالسكان إلى ترك أماكن إقامتهم وتغييرها بقصد التخلص من تلك الظروف، والسعي لتغيير أوضاعهم وتحقيق أهدافهم، فترك محل الولادة والإقامة والرحيل إلى موقع جغرافي جديد مختلف عن موطن العيش يعد من أصعب الأمور بالنسبة للإنسان الا انه يسعى جاهدا نحو التكيف والتأقلم الاجتماعي مع الظروف الجديدة من اجل العيش والديمومة، فالظروف السائدة لها الوقع

الكبير على حياة سكان المجتمع وكلما كانت الظروف عسيرة كلما تمخضت عنها ولادة فكرة الرحيل وترك الموطن ، ولعل عدم الشعور بالامن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي كان عاملا رئيسيا في ترك السكان موطن إقامتهم.

ونستطيع ان نضيف عاملا أخر الى جملة العوامل أعلاه هو العامل الجغرافي ففي الكثير من الأحيان يعد العامل الجغرافي من العوامل المسببة لطرد السكان وخاصة عندما تغضب الطبيعة وتحدث الكوارث.

٢. **عامل الجذب السكاني:** ان تغير واختلاف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية في المدن كانت من اهم العوامل الجاذبة للمهاجرين فالحرية النسبية، وتوفر فرص العمل كانت من الدوافع الرئيسية لهجرة السكان من الريف الى المدن، وان الانجذاب نحو حياة اجتماعية افضل بحثا عن التعليم والعمل وتحقيق الذات كلها عوامل قد تتوفر في المدن بنسبة تفوق الريف.

التركيب الثقافي للسكان

(التركيب الغوي_ والتركيب الديني).

Culture composition

لما كانت الثقافة في مفهومها البسيط تشير الى انها جوانب الحياة الانسانية التي يكتسبها الانسان بالتعلم لا بالوراثة ، ويشترك اعضاء المجتمع بعناصر الثقافة تلك التي تتيح لهم مجالات التعاون والتواصل ، فالثقافة تعبر عن السمات المجتمعية للسكان وعن طريقها تتميز المجتمعات عن بعضها البعض .

واهتم الانثربولوجيون بدراسة الظواهر الثقافية في المجتمعات السكانية ، ولعل هذا الاهتمام انصب في دراسة اللغة والدين وبعض القيم والعادات السائدة ، ويعد لغة السكان واحدة من اهم الرموز الثقافية التي تميز سكان المجتمعات عن مثيلاتها، فضلا عن ذلك اهتم العلماء بدراسة المعتقدات الدينية السائدة في المجتمعات البشرية من اجل التعرف على هذه المجتمعات واهمية الجانب الروحي في حياة سكانها .

المبحث الأول : البناء اللغوي للمجتمع السكاني

في العصور الوسطى كانت اللغة مرتبطة بعلمي الفلسفة وعلم المنطق ، واستمر هذا الارتباط حتى القرن التاسع عشر عندما جاء العالم (سوسير) بتصوره عن استقلال اللغة عن تلك العلوم ، ومن ثم ربطه بالجوانب النفسية والاجتماعية والتعليمية في اوائل الخمسينيات ، مستفيدا من المنهج العلمي المتحقق لعلمي اللغة والعلوم الإنسانية. ولما كانت اللغة ودراستها مرتبطة بمفهوم نفسي فردي في اكتسابها ، فأنها ترتبط بمفهوم اجتماعي جمعي في ممارستها ففي أحضان المجتمع تكونت اللغة ، فاللغة هي الواقع الاجتماعي بمعناه الأوفى تنتج عن الاحتكاك الاجتماعي ، وقد صارت واحدة من أقوى الروابط التي تربط الجماعات ودانت بنشوئها الى وجود احتشاد اجتماعي .

ولعل ارتباط اللغة بمفهوم الثقافة جعلت منها محط دراسة من قبل الانثربولوجيين باعتبارها سلوكيات مكتسبة من قبلنا من المجتمعات التي نعيشها، وان صعوبة تعلم واكتساب اللغة من قبل بعضنا يعود الى درجة اختلاف بين ثقافتنا وثقافة اللغة المراد تعلمها، وعلى اختلاف الامم والشعوب نجد ان اللغات هي ما بين خمسة آلاف ، وعشرين الف لغة يتحدث بها اكثر من مائة واربعين دولة تعكس كل منها نظرة فريدة للعالم ونمطا للفكر والثقافة ،ولذا فأن التعدد اللغوي من الظواهر المألوفة في العالم وقد تحتوي الدولة الواحدة بين جنبات ربوعها اكثر من لغة يتحدث بها الناس ،والذين تختلف نسبهم بالنسبة للأفراد للآخرين في الدولة الواحدة تبعا لظروف ومعطيات عدة .

ويجدر بنا القول باعتبارنا باحثين في ديموغرافية المجتمعات ان البناء اللغوي لاي مجتمع سكاني يجعل من ذلك المجتمع له سماته الثقافية المختلفة أو المتشابهة مع مثيلاتها من المجتمعات الأخرى ، فعملية التفاعل بين سكان المجتمع تسره لغتهم السائدة، واذا ما كانت المجتمعات السكانية تميز عن بعضها البعض في حجم سكانها ، أو تركيبها النوعي والجنسي ، فان التركيب اللغوي لسكان المجتمع يعد علامة تمييز هامة لابد من الوقوف عليها بشكل اكثر وضوحا .

❖ **اللغة دليل الثقافة**

على الرغم من إن مفهوم الثقافة في الأدبيات الانثربولوجية والاجتماعية تشير إلى أسلوب الحياة البشرية إلا أن المجتمعات الإنسانية لم تعرف الثقافة إلا عندما عرف الإنسان كيف يشري إلى الأشياء ، وكيف يتفاعل معها، ومع الزاخرين، أي أن ظهور الثقافة ارتبط بظهور الرموز أو العلامات التي تكون نظام اللغة،فاللغة أهم سمة تميز الإنسان عن غيره من الكائنات فالتواصل اللغوي يعد من اخطر الأنشطة التي يمارسها الإنسان منذ أن وجد على البسيطة فلا يمكننا ان نتصور وجود أي تواصل إنساني لا يعتمد على اللغة أو احد بدائلها ، كما لا يمكننا ان نتصور وجود تجمع بشري مهما قل عدده يعيش دون تواصل لغوي وإنساني بين أفراده.

أن اللغة في أي مجتمع من المجتمعات تمثل أحداهم جوانب ثقافته، بل احد أهم العوامل التي تؤدي إلى تقدم الثقافة فيه، فكما هو معلوم أن العلاقة بين اللغة والثقافة هي علاقة عضوية يكتنفها ما يكتنف علاقة الجزء بالكل، فاللغة هي احد المتغيرات المهمة التي تحتويها الثقافة، والتي عن طريقها تنتقل الثقافة من الشعب إلى أبنائه، فهي نظام ثقافي، وهي بصوره أدق الأداة الرئيسة التي تنتقل بواسطتها تلك النظم والعادات المكتسبة من جيل إلى جيل أخر.

واللغة سواء أكانت منطوقة أم مكتوبة أو مقروءة فأنها ترتبط بالثقافة بقوة ، ومن الأمثلة الواضحة جدا على هذا النوع من الارتباط المتبادل، هو ما نراه في الآثار الأدبية المنقولة شفوية كانت أم مكتوبة وعلى اختلاف اللغات تختلف الثقافات فلكل لغة ثقافة خاصة بها تمتاز عن غيرها من الثقافات في هذا المجتمع أو ذاك، ولذلك فان التنوع اللغوي يعد مصدرا ثمينا من مصادر قوة الإنسانية ، وان اختفاء أية لغة يعني افتقاراً لمخزون المعلومات والأدوات والتواصل الثقافي، سواء في إطار الثقافة الواحدة أو بين الثقافات المختلفة، فموضوع التنوع اللغوي موضوع شديد الأهمية ويجب أن يلقى مساندة عالمية خصوصا ونحن في وقت تبرز فيه لغات معينة وتنتشر بشكل واسع ، كالانجليزية والفرنسية والتي ينادي الناطقون بها إلى أن تكون اللغة العالمية بغية تحقيق التوحيد الثقافي.

❖ **اللغة والمجتمع البشري**

ربما يسال سائل هل اللغة التي نتكلمها هي نفسها منذ نشأتها؟ يروم الإنسان الفضول في التعرف على ما يخصه وما لا يخصه ساعيا معرفة ما سبقه بقرون ، تتطور اللغة البشرية مع تطور حياتهم وتعقدها ، والمهتم في علم اللغة واللهجات يرى تطورها وتفرعها بشكل كبير بعدما كانت عبارة عن رموز وانفعالات تعبر عن المشاعر البشرة للمجتمعات التي سبقتنا، فكان الإنسان البدائي يتفاعل بلغة الإشارات والرموز والرسوم، تطورت لغة البشر مع تطور الحياة فمازالت البعض باقية على حالها واخرى افلت واندثرت وأصبحت من ماضي وجواهر التاريخ وأخرى هجنت إلى أن بلغت ما نحن عليه الان .

فتطورت اللغة بدرجات متفاوتة ، تنتشر اللغات الإنسانية بدرجات مختلفة ومتفاوتة ، فهناك من اللغات ما يتاح لها فرص الانتشار في مناطق كثيرة من العالم كما هو الحال بالنسبة للغة اللاتينية في العصور القديمة والوسطى ، وكذلك اللغة العربية ، او اللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية في العصور الحديثة في حين ان هناك لغات ظلت حبيسة بقعة ضيقة من الارض وفئة صغيرة من الناس،كما هو الحال بالنسبة اللغة الفارسية والحبشية. ومن جملة العوامل التي تؤثر في اللغة وتطورها وارتقائها وانتشارها وهي :-

١. انتقال اللغة من السلف إلى الخلف .
٢. تأثر اللغة باللغات الأخرى .
٣. عوامل اجتماعية ونفسية وجغرافية ، مثل حضارة الأمة ونظمها وعاداتها وتقاليدها وعقائدها وثقافتها واتجاهاتها الفكرية ومناحي وجدانها ، ونزوعها ، وبيئتها الجغرافية ....
٤. عوامل أدبية ، وتتمثل فيما تنتجه قرائح الناطقين باللغة ، وما تبذله معاهد التعليم والمجامع ، وما إليها من سبيل حمايتها والارتقاء بها والحفاظ على كيانها وأصولها.

فالمجتمعات تصنف حسب لغاتها أي لغة الأم في هذه المجتمعات ومن ثم اللغات الفرعية التي يتكلم بها سكان تلك المجتمعات فكما هو معروف أن اللغات تورث من الأجداد إلى الآباء ثم الأبناء، فضلا عن أن هناك مجتمعات مشتركة في لغة واحدة وهي لغة الأم ، وأحيانا في بعض المجتمعات في (المجتمع الواحد) تتعدد اللغات وتتباين فالإنسان مقيد بلغة الأم (اللغة القومية)، وله الحرية في تعلم باقي اللغات الأخرى ، لان لغة الأم أي لغة الأجداد والآباء تعد الإرث الذي يحتوي على الفكر والتقاليد والتاريخ والدين .

❖ **اللغة وأسس الاتصال الإنساني والاجتماعي**

تعد اللغة احدى وسائل الاتصال بين الناس ، وهي الوسيلة الأساسية التي يعبر بها عن أحاسيسه وأفكاره وميوله واتجاهاته ،فهو يختزل بها مساحات واسعة من حالاته النفسية والبيولوجية والاجتماعية، ويطلق من خلال مفرداتها العنان لأفكاره بالتطور والانتقال من جيل لآخر، والخط كما قيل قديما يبقى بعد كتابته ، ولقد تطورت اللغة بفعل حركتين على الأقل : حركة ذاتية ضمن منظومة اللغة فتفاعلت مفرداتها ، وتطورت كلماتها ، وتبدلت قواعد نحوها وصرفها، وحركة باتجاه تفاعلها مع البيئة المادية والاجتماعية والاقتصادية، وقد نلحظ من خلال الحركة الأولى تغيراً وتطوراً في قواعد اللغة والصرف وكأنها تسير بمعزل عن المسائل المادية والاجتماعية ، إلا أن التدقيق العميق في ذلك التطور يوضح مدى تفاعل اللغة مع تطور الحياة الاجتماعية بصورها المختلفة .

وتشير الحقائق العلمية أن حركة التقدم العلمي المستمرة قد صحبها تجديد البحث في النشاط اللغوي، ويدين هذا التجديد لترجمة الآثار الدينية للشرق القديم وتنظيمها وتوضيحها ساعدت على توضيح حدود المنظور اللغوي الغربي وبهدف أن الترجمة تقرب المسافات بين الحضارات والثقافات حتى تنصهر بعضها ببعض إلى اعتبار إننا نرجع أخيرا إلى روح الإنسان المقوم الأصلي والصانع البارع للحضارة .

بعدما اتجه الإنسان القديم في أول الإمر نحو الرسم للتعبير عن الأشياء التي يرغب في الإشارة اليها فرسم الحيوان كمرحلة أولى ، وقلد صوته للدلالة عليه في مرحلة ثانية، وقد انتقل التعبير عن الأشياء من الصورة الى تقليد الأصوات الى الكلمة بسبب تزايد الحاجة الملحة لتفاعل الإنسان مع الإنسان بتعبير رمزي لشيء مادي يلبي حاجاته في الاتصال الاجتماعي والتعامل مع البيئة المحيطة به ، ثم انتقل الإنسان من مرحلة الرموز الى مرحلة الكتابة قفزة نوعية في نقل التراث الحضاري وتراكم المعرفة العلمية والشائعة ولهذا ارتبطت اللغة وعلمها اشد الارتباط بالانثربولوجيا نظراً للتفاعل الوثيق بين المجتمع واللغة وأسلوب التعبير وأسسه، واللغة تراث اجتماعي وفكري في أن واحد، وتباين اللهجات وقواعدها يستلزم من علماء اللغة التبحر في خصائص المجتمعات وأسلوب تعبير الناس عن أفكارهم

المبحث الثاني : التركيب الديني للسكان .

➢ **الدين والإنسان**

جامعـــــة الموصـــل
كليـــــة الآداب
قسم : علم الاجتماع

اسم المادة الدراسية: علم اجتماع السكان
اسم التدريسي : ا.د. فراس عباس فاضل
العام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥

ولد الدين مع ولادة الإنسان واخذ الإنسان يتغذى الدين كباقي حاجاته الأساسية ، لذا يعد الدين ظاهرة إنسانية ضرورية في المجتمعات البشرية تطور مع تطور المجتمعات البشرية وتقدمها فالبشر يختلفون في معتقداتهم الدينية فنرى في المجتمع الواحد تباين وتنوع في المعتقد الديني، وقد يستخدم الباحثون تصنيف سكان المجتمع إلى الانتماء الديني لبعض الدراسات الثقافية من خلال التعرف على حجم السكان المنتمين إلى معتقد دون سواه في المجتمع، وهذا النوع من التقسيم لا يختلف في أهمية عن سابقاتها من التنوع في مجالات العمر والجنس البشري في المجتمع.

فثمة تنوع كبيرا في ممارسة الانتماء الديني لسكان العالم هذا التنوع انعكس على تنوع ممارسة السكان للطقوس المرتبطة بالدين، وقد تتضمن هذه الشعائر أنماطا سلوكية أو شعورية ، كالصلاة، والقراءة، والترتيل والحركات الجسمانية، أو تناول الأطعمة أو الامتناع عنها في أوقات معينة، وهي تتطور بتطور المجتمعات وتطور الحاجات البشرية ويمثل الدين في الكثير من المجتمعات محورا مركزيا في حياة البشر وكثيرا ما تندمج الرموز الدينية وتتغلغل في أساليب الحياة الثقافية لسكان المجتمع.

ويشير العام (موريس جاستروف Morice Jastorof) إلى ان هناك ثلاث قواعد لتعريف الدين هي :-

١. الشعور البشري بقوى غيبية متعددة ، تفوق قوتهم وهو أعظم شانا من البشر ، وأحيانا ما تكون هذه القوى متعددة ومتنوعة في وظائفها لذا لجا إليها البشر .
٢. يعتقد البشر في مجتمعاتهم أنهم ذات صلة بهذه القوى الغيبية ، وهناك وسائل للتواصل معها .
٣. البحث والسعي الى إيجاد واسطة لتوثيق هذه الصلة .

وتتضمن هذه القواعد الشعور ، والاعتقاد ، والعبادة ، وهو يشمل جميع الأديان : الأولية والمتكاملة والبائدة والحاضرة).

للدين اثر في حياة الفرد والمجتمع ، فهو يضع القيم والسلوك وطبيعة الحياة مع الاخرين من افراد مجتمعه ، فضلا عن علاقة الإنسان بربه ، واليات العبادات والتعاملات في المجتمع البشري، فالقيم الدينية ليست مبادئ نظرية وإنما سلوكيات واقعية وأعمال حقيقية يسعى فيه الإنسان الى تحقيق رضا الله من جانب، والأفراد من اقرانه في المجتمع من جانب اخر ، فعلى اختلاف الاديان تختلف السلوكيات والممارسات الدينية للسكان إلا ان الغاية هي نفسها مع جميع الاديان وهي كما اسلفنا رضا الرب ورضا المجتمع .

وما لا يخفى على البشر ان الاديان جاءت لتحقيق السعادة للبشرية ، وتوطيد دعائم المجتمع من اجل بلوغ مجتمع فاضل متكامل اخلاقيا وماديا متماسكا في كل النواحي ، فضلا الى ما تقدم فالدين نظام لتحقيق الضبط والاستقرار .